

أوهام النحويين عند ابن هشام

إعداد

د/ نصر فتحي عبد العظيم
المدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية
بالقاهرة



أوهام النحويين عند ابن هشام

تقديم :-

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين.

وبعد

فليس ثمة شك أن ابن هشام من كبار النحويين، وذلك لم يختلف حوله أحد ممن نظر في النحو، وقد استشعر ابن هشام ذلك من نفسه فكان لا يبالي بمنزلة من يعارض أو يخالف^(١).

والمتصفح كتبه - خاصة مغني اللبيب - يجد كثيرا من المواضع التي رمى فيها ابن هشام بعضاً من النحويين والمعرّبين والعلماء بالوهم؛ لما ذكره من رأي هو في نظره توهم أن الخطأ صواب، أو الباطل حق، أو البعيد قريب، مع أن مسلمة النحو تأبى ذلك، مما يستدعي أن نتوقف عند هذه الأوهام ونعرف مدى اقتراب ابن هشام من الصواب في توهينه وابتعاده عنه.

والبحث في أوهام النحويين عند ابن هشام - وهو موضوع البحث - ثري ومتشعب، فلا تكاد تجد رأياً نحوياً يعرض له ابن هشام إلا وترى

(١) جاء في مغني اللبيب: ٨٧٤، قوله: "وَقَالَ لِي بَعْضُهُمْ: كَيْفَ نَتَوَهَّمُ أَنَّ ابْنَ مَالِكٍ اشْتَبَهَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ فَقُلْتُ: كَيْفَ تَوَهَّمُ ابْنَ مَالِكٍ أَنَّ النَّحْوِيِّينَ كَافَّةً غَلَطُوا فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْفِعْلَ يُخْبِرُ بِهِ وَلَا يُخْبِرُ عَنْهُ وَإِنَّ الْحَرْفَ لَا يُخْبِرُ بِهِ وَلَا عَنْهُ وَمِمَّنْ قُلِدَ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذَا الْوَهْمِ أَبُو حَيَّانَ..."

أقوالاً ومذاهب لا يطرقها ابن هشام طرقاً ظاهرياً، بل يغوص وراءها مؤيداً أو معارضاً، مقوياً أو مضعفاً، تراه يسرد القول بأدلته فيخيل إليك أنه قول متين، فما إن ينقض عليه ابن هشام مضعفاً ومفنداً، فلا يبقى للقول حجة يتكى عليها.

وقد اختلف وصف ابن هشام للآراء المرجوحة عنده ما بين ضعيفة وبعيدة ومردودة ووهم.

وقد عني البحث بما وسمه ابن هشام وهماً، محاولاً الكشف عن مدى انطباق هذا الوصف، وهل كان ابن هشام محقاً أم بالغ أو تعجل في وصفه.

وقد حاولت في هذا البحث تصفح كلام ابن هشام في غير كتاب من مؤلفاته محاولاً قدر الطاقة معرفة مدى التزام ابن هشام وصفاً واحداً في الرأي الواحد في كتبه أم كان له قولان مختلفان فاختلف الوصف بين المؤلفات.

وقد قصرت الحديث عما يتعلق بدعوى الوهم، ولم أخض في ترجيح أو تضعيف الآراء الأخرى التي قد تقع في المسألة الواحدة، إلا إذا وجدت ضرورة لذلك مختصراً حديثي قدر المستطاع.

وقد قسمت المسائل التي وقع فيها الوهم إلى مباحث بحسب مكانة أصحابها، وبعدها عن الصواب أو قربها منه، وقوة حجة ابن هشام أو ضعفها، محاولاً الجمع والتوفيق بين المتشابهات ما أمكنني ذلك.

وقد جاء البحث في تقديم وتمهيد وسبعة مباحث وخاتمة. فالتقديم ذكرت فيه سبب اختيار البحث وطريقة التناول وفهرس المسائل.

والتمهيد تحدثت عن مفهوم الوهم وكيف تناوله ابن هشام

والمبحث الأول تناول : وهم العوام والمبتدئين
والمبحث الثاني تناول الوهم بمعنى : خطأ المذهب، ويحوي أوهام
المعربين وبعض النحويين ممن لا حجة لديهم تدعم رأيهم.
والمبحث الثالث تناول: التوهم بمعنى القول بمذهب ليس بضعيف
وإنما له ما يرجحه وقال به كبار النحويين
والمبحث الرابع تناول: دفع الوهم عن بعض العلماء
والمبحث الخامس تناول : أوهام خالفها رسم المصحف
والمبحث السادس تناول : الوهم في غير قواعد النحو
والمبحث السابع تناول : افتراض الوهم خوفا من حصوله
والخاتمة بها أهم نتائج البحث
ثم ذكرت أهم المصادر والمراجع.
ودونك فهرس تفصيلي للمسائل

المبحث الأول: (وهم العوام والمبتدئين)

الوهم الأول : التباس الفعل بالاسم
الوهم الثاني: خلط بعض الفقهاء بين تاء الضمير وتاء الكلمة
الوهم الثالث : وهم الطلبة في إعراب (أحق ما سأل العبد مؤلداً)

المبحث الثاني : الوهم بمعنى : خطأ المذهب

الوهم الأول: (جواز عطف اسم ظاهر بالجر على الضمير الواقع بعد لولا)
الوهم الثاني: وهم الطبري في معنى (ثم) بضم التاء
الوهم الثالث: توهم ابن عطية أن (حاشا) حرف جر في غير الاستثناء

المبحث الثالث: التوهم بمعنى القول بمذهب ليس بضعف وإنما به ما يرححه وقال به كبار النحويين

- المسألة الأولى (١): وهم جماعة في كون (نجي) فعلا ماضيا
- المسألة الثانية: توهم ابن مالك في كون (تلظى) و(تمنى) ماضيين
- المسألة الثالثة: وهم الخليل والأخفش والمازني في (إيأي وإيأك وإياد)
- المسألة الرابعة: وهم بعضهم مجيء خبر (طفق) اسما ظاهرا
- المسألة الخامسة: وهم في قول الحوفي بالإخبار عن النكرة
- المسألة السادسة: وهم تقدم الفاعل على فعله
- المسألة السابعة: وهم ابن مالك في حذف الفاعل
- المسألة الثامنة: وهم عدم تصدر (كم) بمجيئها فاعلاً
- المسألة التاسعة: ادعاء توهم مكي بتعريف التمييز
- المسألة العاشرة: وهم جواز تجرد لفظ التوكيد (جميع) من ضمير المؤكد
- المسألة الحادية عشرة: الوهم في اشتقاق عطف البيان وجمود النعت
- المسألة الثانية عشرة: وهم بعضهم في تنكير عطف البيان
- المسألة الثالثة عشرة: وهم كثير من النحويين مجيء الفعل بعد إذا الفجائية
- المسألة الرابعة عشرة: وهم عطف الاسمية على فعل الشرط

(١) عدلت هنا عن كلمة الوهم لأنني أرى أن هذه أقوال إن لم تكن الأصح في المسألة فكثير منها صحيح، وكلها ليست بوهم.

المسألة الخامسة عشرة : توهم الزمخشري في إعراب (كافة)
المسألة السادسة عشرة : توهم أن (إذ) ظرف في أوائل القصص
لـ (اذكر)

المبحث الرابع : دفع الوهم عن بعض العلماء

أولاً : توهم أبي حيان على ابن مالك
ثانياً توهم ابن الناظم على أبيه (ابن مالك)
ثالثاً : توهم ابن الناظم على يونس
رابعاً : (توهم الجاحظ خطأ النحويين)

المبحث الخامس : أوهام خالفها رسم المصحف

الوهم الأول : (وهم ابن الطراوة أن (أي) مقطوعة عن الإضافة في أيهم)
الوهم الثاني : (وهم بعضهم أن هاء (هذان) ضمير القصة)
الوهم الثالث : وهم الأحفش والعكبري أن اللام في (لا) للتوكيد

المبحث السادس : الوهم في غير قواعد النحو

الأول : (وهم بعض الرواة في رواية الأحداث)
الموضع الثاني : (توهم الزمخشري خروج (كافة) عن النصب)

المبحث السابع : افتراض الوهم خوفاً من حصوله

أولاً : خوف توهم أن ألف التأنيث ليست سبباً لمنع الصرف
ثانياً : خوف توهم أن السكون ليس أصل البناء

د/نصر فتحي عبد العظيم



ثالثاً : خوف توهم أن الكلمة المولى في قول الشاعر: (إن مصابك المولى قبيح) ، هي خبر (مصاب).
رابعاً : خوف توهم عدم إرادة الشمول في سجود الملائكة

والله ولي التوفيق

د / نصر فتحي عبد العظيم

المدرس في قسم اللغويات

كلية اللغة العربية بالقاهرة



تعميد

المقصود بالوهم : -

يقصد بالوهم عند اللغويين غير معنى، فقد جاء للدلالة على الغلط، يقول ابن فارس: "وَأَوْهَمْتُ فِي الْحِسَابِ، إِذَا تَرَكْتُ مِنْهُ شَيْئًا. وَوَهَمْتُ: غَلِطْتُ، أَوْهَمَ وَهْمًا" (١).

وجاء لتخيل الشيء سواء أكان موجودا أم لا، يقول ابن سيده: "وَتَوَهَّمَ الشَّيْءَ: تَخِيلَهُ وَتَمَثَّلَهُ، كَانَ فِي الْوُجُودِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، وَوَهْمٌ إِلَيْهِ يَهْمٌ وَهْمًا: ذَهَبَ وَهْمُهُ إِلَيْهِ" (٢).

وجاء بمعنى السهو : وَوَهْمٌ فِي الصَّلَاةِ وَهْمًا وَوَهْمٌ، كِلَاهُمَا: سَهْوٌ. وقد جاء عند الفقهاء بمعنى : الطرف المرجوح من طرفي الشك. أي أن الذهن إذا تردد بين أمرين على حد السواء فهو الشك، وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم.

ويعد الوهم عند الفقهاء دون كل من الظن والشك، فهو لا يرتقي إلى تكوين اشتباه، فلا عبرة للتوهم (٣).

ولم أحصل على تعريف الوهم عند النحويين، لذا كان مفهومه عند النحويين يتردد بين معانيه اللغوية والفقهية السابقة.

المقصود بالوهم عند ابن هشام : -

وفي ضوء تعريف الوهم عند اللغويين والفقهاء نجد ابن هشام تناول

مفهوم الوهم على عدة معان هي : -

(١) مقاييس اللغة (٦ / ١٤٩)

(٢) المحكم والمحيط الأعظم (٤ / ٤٤٤)

(٣) ينظر مجلة البحوث الإسلامية (٥٧ / ٢٥٣)

أولاً : خطأ القول وخروجه عن مسلمات النحو، وجاء غالباً عند المبتدئين من طلبة العلم أو غير المشتغلين بالنحو.

ثانياً : بطلان المذهب أي أن صاحب القول ادعى حكماً لا يدعمه أي دليل، وهذا قد يكون عند بعض المفسرين أو المعربين أو بعض النحويين.

ثالثاً : ضعف المذهب؛ لضعف حجته وأن غيره أولى منه، وهذا لم يسلم منه كثير من النحويين الكبار.

كذلك نجد ابن هشام أحياناً لا يكتفي بوصف القول بالوهم بل نجده يبالغ فيقول: وهذا وهم فاحش، وهذا نجده في تعليقه على مذهب لبعض النحاة المعروفين ومع ذلك يقع - على حد قول ابن هشام - في خطأ الفهم والتحليل^(١).

وفي حين نجد هذه الأوهام منتشرة في مؤلفاته إلا أن أغلبها جاء في كتابه (مغني اللبيب) فقد عقد ابن هشام باباً كبيراً فيه لأوهام المعربين ومع كونها مردودة عنده مما جعله يسمها بالوهم إلا أنها عند تفحصها نجد كثيراً منها ما هي إلا مذاهب للنحاة لها قوتها ووجاهتها.

ولا يفرق ابن هشام بين نحوي وآخر في رمييه بالوهم فنراه يرمي كبار النحويين كالخليل والأخفش والزمخشري وابن مالك ونحوهم كما يرمي بعض العلماء الذين لم يشتهروا بالنحو كالجاحظ وبعض الأدباء والفقهاء الذين لم يسمهم، ووصل الأمر إلى بعض معاصريه سواء

(١) ينظر المسألة السادسة عشرة في المبحث الثالث، فقد وسم بعض العلماء رجح البحث أنه السمين الحلبي.



المشهورون منهم كالسمين الحلبي أم المغمورون أو من جهل أمره، حتى إنه يتحدث عن أوهام بعض الطلبة.

عفا عن هشام أوهام سمين

وهي أوهام مشدود

في أوهام بعض المواضيع في اللغة

التي هي من أوهام الطلبة

في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة

في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة

في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة
في أوهام الطلبة

المبحث الأول : أوهم العوام والمبتدئين

من الأوهام التي تحدث عنها ابن هشام أوهم نسبها لبعض العوام أو المبتدئين في تعلم النحو، وهي أوهم ساذجة ناتجة عن قلة معرفة بقواعد النحو، وقد ذكر ابن هشام بعض المواضع في ذلك هي : -

الوهم الأول : التباس الفعل بالاسم

قوله "وقد سمعت من يعرب **﴿ألهاكم التكاثر﴾** ^(١) مبتدأ وخبراً فظنهما مثل قولك: المنطلق زيد، ونظير هذا الوهم قراءة كثير من العوام: **﴿نار حامية * ألهاكم التكاثر﴾** ^(٢) بحذف الألف كما تحذف أول السورة في النوصل ^(٣).

فابن هشام يشير إلى أن هذا الوهم الصريح جاء من قلة المعرفة وجهل الفرق بين الألف واللام التي من بنية الكلمة كما في الفعل الماضي (ألهاكم) والتي تأتي زائدة للتعريف كما في كلمة (التكاثر) فاعتقد أنهما للتعريف فحمل الجملة على المبتدأ والخبر.

وقد يكون الأمر مبالغاً فيه إذا اكتفى ابن هشام بهذا، فقد يقال: إنه ينسقط للمبتدئين، ولكنه يتبع هذا بقراءة بعض العوام جهلاً — عنده — قوله تعالى **﴿نار حامية * ألهاكم التكاثر﴾** بوصل آخر القارة بأول التكاثر وبحذف الهمزة توهما أنها وصل، فعندما يتعلق الأمر بالقراءة

(١) التكاثر : ١

(٢) آخر القارة وأول التكاثر.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٨٧٦

يجب التنبيه عليه حتى وأن جاء من غير متخصص في القراءة أو العربية.

وأرى أن ابن هشام لم يترك في التنظير بالوهم في القراءة؛ حيث ذهب إلى أن هذا القارئ جعل الهمزة في (الهاكم) همزة وصل، وهذا الذي عند ابن هشام جهل هو (طريق ورش) حيث "يحذف كل همزة في أول الكلمة إذا كان قبلها ساكن، وينقل حركتها إليه، أي حركة كانت، إذا كانا من كلمتين، ما لم يكن الساكن حرف مد ولين، أو ميم الجميع، وهذا إذا وصل. وإذا وقف حقق الهمزة لابتدائه بها" (١).

بل نجد ابن الجزري يضيف أن نقل حركة الهمزة للساكن قبلها سواء أكانت همز وصل أم قطع هو لغة لبعض العرب فيقول في باب (نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها): "وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفردة لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش بشرط أن يكون آخر كلمة، وأن يكون غير حرف مد، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى، سواء كان ذلك الساكن تنويناً، أو لام تعريض، أو غير ذلك، فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة، وتسقط هي من اللفظ؛ لسكونها وتقدير سكونها، وذلك نحو (ومتاع إلى حين، وكل شيء أحصيناه، وخبير أن لا تغبوا، وبغداد إرم، ولأي يوم أجلت، وحامية الهاكم)" (٢).

(١) ذكر ذلك ابن الباذل في كتابه الإقناع في القراءات السبع ص: ١٨٥. وقد تمثل بهذه الآية وكذلك قوله تعالى: "وَمِنْ نَبِيِّ إِيَّا" [الأعراف: ٩٤]، و {عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا} [يونس: ٢]، و "كَفُّوا أَعْدًا" [الإخلاص: ٤]، و {مُبِينٌ، أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ} [نوح: ٢، ٣] ونحوه.

(٢) النشر في القراءات العشر (١/ ٤٠٨)



فإذا كان المعرب المخطئ قد زعم أن (ألهاكم) اسم مقترأ بحذف الهمزة فهذا لا ينسحب على طريقة القراءة السبعية المشهورة في الوصل التي جاءت على قاعدة (حمل الشيء على غيره) لوجود شبه بينهما وإن لم يكن الشبه بينهما كبيراً ، وهو كثير في العربية، بل وصل الأمر بهم أن عطفوا على التوهم وجروا على الجوار من غير وجود مسوغ لهذا أو ذاك من قواعد النطق، وهذا لا ينكره أحد، فلا يستنكر تسهيل الهمزة في (ألهاكم) في الوصل وإن لم تكن همزة وصل، لوجود تشابه ما بينهما.

الوهم الثاني: خلط بعض الفقهاء بين تاء الضمير وتاء الكلمة

يقول ابن هشام : "ذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى : -
أتبيت ريان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع^(١)
وقال: كيف ضم التاء من (تبيت) وهي للمخاطب لنا للمتكلم وفتحها من (أبيت) وهو للمتكلم لنا للمخاطب فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان وأن التاء فيهما تاء الكلمة وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم"^(٢).

(١) البيت من الكامل ولم ينسب في الدرر اللوامع ٢/٢٣، ونسبه صاحب معجم شواهد الشعر في ٤/ ٤١١ للشريف الرضي في ديوانه: ١.

(٢) مغني اللبيب: ٨٧٦، ولم أجد أحدا صرح باسم الفقيه أو الحاكي .

فهنا يشير ابن هشام أن استشكل الفهم بين كون التاء الأخيرة في (تبيت) للخطاب والتاء في و(أبيت) ضمير المتكلم مع أنها في الكلمتين من بنية الكلمة (بات يبيت) حيث توهم الحاكى أنها في الأول ضمير الفاعل المخاطب ومع ذلك جاءت مضمومة ، ومع كونها للمتكلم في الثاني فقد جاءت مفتوحة، وغاب عنه أنه الضم هنا علامة رفع المضارع والفتح علامة نصبه لوقوعه بعد واو المعية.

وقد أشار بعض العلماء إلى هذا الوهم ووصفه بالغلط فقال الصبان معلقاً على البيت: "التاء في الفعلين لام الكلمة والخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة والتكلم في الثاني من الهمزة فاستشكل من قال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب وفتحها من أبيت وهو للمتكلم غلط^(١) وواضح أن هذا الوهم جاء من عدم الروية في معرفة الفرق بين حروف بنية الكلمة وما يتصل بالكلمة من ضمائر فاعتقد أن التاء ضمير الفاعل في حين أنها لام الكلمة من بات يبيت وكذلك لم يدرك هذا السائل أن الفعل في الموضعين مضارع وأن تاء الفاعل لا تدخل على المضارع فهي مختصة بالماضي.

الوهم الثالث : وهم الطلبة في إعراب (أحق ما سأل العبد مولاه)

يقول ابن هشام: "وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب (أحق ما سأل العبد مولاه) فيقولون: مولاه مفعول ، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر ،

(١) حاشية الصبان على شرح الأسموني ٣ / ٤٥٠ : ٢٧٨ : ببساطة رحمه (٢)

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ الْخَبَرُ، وَالْمَفْعُولُ الْعَائِدُ الْمَحْذُوفُ أَي سَأَلَهُ، وَعَلَى هَذَا
فَيَقَالُ: أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ بِالرَّفْعِ^(١).

فَهَذَا يَذْكُرُ وَهَذَا وَقَعَ فِيهِ بَعْضُ طَلِبَةِ النُّحُو فَيَتَوَهَّمُونَ أَنَّ (مَوْلَاهُ) مَفْعُولُ (سَأَلَ) فِي حِينَ أَنْ (مَوْلَاهُ) خَبَرَ لِلْمَبْتَدَأِ (أَحَقُّ) فَالْمَعْنَى أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْإِعْرَابُ حَتَّى يُؤَكِّدَ كَلَامَهُ وَهُوَ: أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ. وَاللِّبْسُ حَاصِلٌ مِنْ كَوْنِ (سَأَلَ) يَحْتَاجُ إِلَى مَفْعُولٍ وَأَنْ (مَوْلَاهُ) يَصْلُحُ

لأن يكون مفعولاً ويكون الخبر مقدراً كان المعنى: أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبَّهُ رِضَاهُ، فَيَكُونُ (رِضَاهُ) خَبَرًا

نعم تقدير ابن هشام أولى وأقرب صناعة ومعنى، أما الصناعة فلكون تقدير المفعول أسهل من تقدير الخبر لكون الثاني عمدة، وأما المعنى فلكون الكلام مسوقاً لبيان أحقية المسئول وليس المسئول عنه. ويواصل ابن هشام سوق بعض الشواهد التي يذهب فيها الوهم لغير

المراد، فيذكر موطناً جاء عكس ما تقدم فيقول في قول الشاعر:-

إِنْ مَصَابِكُ الْمَوْلَى قَبِيحٌ...^(٢)

يُذْهِبُ الْوَهْمَ فِيهِ إِلَى أَنَّ (الْمَوْلَى) خَبَرَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْمَصَابِ اسْمُ مَفْعُولٍ وَإِنَّمَا هُوَ مَفْعُولُ وَالْمَصَابِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْإِصَابَةِ، بِدَلِيلِ مَجِيءِ الْخَبَرِ بَعْدَهُ، وَمَنْ هُنَا أَخْطَأَ مَنْ قَالَ فِي مَجْلِسِ الْوَائِقِ بِاللَّهِ فِي قَوْلِهِ:-

(١) مغني اللبيب: (٨٨٢)

(٢) شطر بيت من الوافر ولم أجد له قائل ولا تنمة ولم أجد أحداً تناوله

من العلماء فيما اطلعت عليه من كتب.



أظلم إن مصابكم رجلا ... أهدى السَّلام تحية ظلم (١)

إنَّه برَّفع رجل وقد مَضَت الحِكَاية (٢).

فهنا يشير ابن هشام إلى موطنين وقع فيهما وهم:-

الأول : أن كلمة (المولى) قد يتوهم أنها خبر لمصاب بناء على أن (مصاب) اسم مفعول ونائب الفاعل هو الكاف، ولكن ابن هشام يجعل (مصاب) مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وعلى ذلك فالكاف فاعل والمولى مفعول، والدليل على ذلك هو ذكر الخبر صراحة وهو (قبيح) فكان التقدير: إصابتك المولى أمر قبيح.

وابن هشام يفترض الوهم في هذا البيت بمعنى أن أحداً لم يقل ذلك حتى يدفعه ابن هشام، بل لم أجد أحداً من النحويين السابقين أو اللاحقين لابن هشام قد أشار إلى هذا البيت أصلاً.

الثاني أن بعض العلماء أخطأ في إعراب (رجلا) حيث توهم أن الوجه هو الرفع خبراً لأن ، في حين أن الخبر هو كلمة (ظلم) التي في آخر البيت.

وقد سمى ابن هشام هذا العالم في موضع آخر فقال: "حكى عن اليزيدي أنه قال في قول العرجي :-

أظلم إن مصابكم رجلا ... رد السَّلام تحية ظلم

(١) البيت من الكامل منسوب للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه

ص ٩١، وللعرجي في ديوانه ص ١٩٣، ولأبي دهب الجمحي في

ديوانه ص ٦٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٨٨٢ .

إن الصواب (رجل) بالرفع خبراً لإن وعلى هذا الإغراب يفسد المعنى
المُرَاد في البيت وكما يتحصّل له معنى البتّة وله حكاية مشهورة بين أهل
الأناب^(١).

في حين نسب هذا القول لغير اليزيدي فنسبه السيرافي والنحاس
للفتح ابن خاقان^(٢) ونسبه بعض المحدثين للتوزي^(٣).

(١) مغني اللبيب: ٦٩٧ وهذه القصة ذكرها كثير من المؤرخين في ترجمة
المازني فقال السيرافي في أخبار النحويين البصريين: ٥٨: إن جارية
غنت :-

أظلم إن مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحية ظلم
فقال لها الواصل: رجل؛ فقالت: لا أقوله إلا كما علمت، فقال للفتح:
كيف هو يا فتح؟ قال: هو خبر (إن) كما قال أمير المؤمنين؛ فقالت
الجارية: علمني أعلم الناس بالعربية المازني فأمر أمير المؤمنين
بإشخاصه، فأشخص. قال أحمد بن يحيى: فلقيني يعقوب بن السكيت،
فسألني، فأجبت: بالنصب؛ قال: فأين خبر (إن)؟ قلت: (ظلم)، ثم أتى
المازني، فأجاب بمقالة الجارية. وينظر أيضاً معجم الأدباء لياقوت
الحموي ٢: ٧٥٩، وإنباه الرواة للقطبي ٢٨٤/١.

(٢) أخبار النحويين البصريين : ٥٨ عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس :

٥٢

(قال بذلك شوقي ضيف حيث يعقب على الحادثة فيقول " وهو التوزي
العالم اللغوي المعروف " المدارس النحوية: ١١٥.

وواضح أن هذا الوهم جاء من تعجل القول وعدم التروي في فهم المراد بدليل أن الروايات تثبت رجوع صاحب هذا الوهم عن قوله لما تبين له الصواب.

ولكون هذا الوهن قد وقع من عالمه في

ولكون هذا الوهن قد وقع من عالم له شأنه — سواء أكان النيزيدي أم للتوزي وهما النحويان البصريان المشهوران أم كان الفتح بن خلفان وهو الوزير الأديب — فقد كان الخطأ فيه مدعاة لأن يذاع أمره حتى افتخر به المازني الذي أقرأ الجارية هذا البيت .



المبحث الثاني: الوهم بمعنى خطأ المذهب

وذلك إذا كان صاحبه قد خالف مسلمات النحو، وجاء هذا في تعليق ابن هشام على إعراب بعض المفسرين أو من ليس له شأن في علم النحو أو من ليس له روية في فهم المعنى أو تفحص اللفظ وهناك شواهد كثيرة على ذلك هي: -

الوهم الأول: (جواز عطف اسم ظاهر بالجر على الضمير الواقع بعد لولا)

يقول ابن هشام: "وَمِنَ الْوَهْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي: لَوْلَايَ وَمُوسَى، إِنْ (مُوسَى) يَحْتَمِلُ الْجَرَ، وَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْطَفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِ، وَلِأَنَّ (لَوْلَا) لَا تَجْرُ الظَّاهِرَ، فَلَوْ أُعِيدَتْ لَمْ تَعْمَلِ الْجَرَ، فَكَيْفَ وَلَمْ تُعَدَّ" (١).

فهنا يشير ابن هشام إلى أن بعضهم توهم بأن صحة مجيء الضمير المجرور بعد (لولا) في: لولاي، ونحوه ويجوز أن يعطف اسم مجرور على هذا الضمير المجرور، وهذا ما نؤرخ بأحد أمرين: الأول: أن العطف على الضمير المجرور لا يصح إلا بتكرار الجار نحو: مررت بك وبزيد،

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٥٣، ولم أصل إلى قائل هذا القول ولعله بعض المشتغلين بالنحو في عصر ابن هشام ولم يتركوا تراثاً مكتوباً.



ولا نقول: مررت بك وزيد ، لذا لا نزعّم أن (موسى) في نحو : لولاي وموسى، معطوف مجرور.

ثانياً: أن (لولا) لا تجر إلا الضمير وإذا كان المعطوف على نية تكرار العامل فلا يجوز تقديرها قبل المجرور، فلو أعيدت لم تعمل الجر.

وبتصفح كلام النحويين نجد أن (لولا) عندهم من الألفاظ التي تأتي بعدها الأسماء مرفوعة. سواء أكان اسماً صريحاً نحو: لولا زيد لأكرمته، أم ضميراً بارزاً مرفوعاً كقوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ (١).

وقد أجاز جمهور النحاة أن يحل الضمير المتصل محل المنفصل، ولم يمانع من ذلك غير المبرد الذي أبى إلا المنفصل محتجاً بأن القرآن لم يأت إلا بالمنفصل نحو قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ يقول : "والذي أقوله أن هذا خطأ لا يصلح، إلا أن تقول: لولا أنت، كما قال عز وجل: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ومن خالفنا فهو لا بد يزعم أن الذي قلناه أجود، ويدعي الوجه الآخر فيجيزه على بعده. (٢)".

وقد جاءت بعض الشواهد مؤيدة للجمهور قد وقع فيها الضمير المتصل بعد (لولا) منها قول الشاعر: —

وكَمْ موطنٍ لولاي طُحِتَ كما هَوَى ... بأجرامه من قلة النيق منهوي (٣)

(١) سبأ : (٣١) .

(٢) الكامل في اللغة والأدب (٣/ ٢٤٧) ويراجع المقتضب ٧٣/٣

(٣) من الطويل ليزيد بن الحكم النقي، قلة النيق: ما استدق من رأس الجبل. وفي الأصل "قنة النيق". يراجع الكتاب لسبويه ٣٧٤/٢ معاني

=

فمذهب سيبويه أنه مجرور بلولا حيث يقول: لولاك ولولاي، إذا أضمرت
الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس
لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾؛ ولكنهم
جعلوه مضمراً مجروراً^(١).

وزهد الأخفش والكوفيون إلى أنه في محل رفع نائب عن الضمير
المنفصل، ولم أجد نصاً للأخفش ولكن نسب هذا الرأي له كثير من
العلماء فيقول المبرد مشيراً إلى هذا القول: "وزعم الأخفش سعيد أن
ضمير مرفوع، ولكن وافق ضمير الخفض، كما يستوي الخفض
والنصب"^(٢).

أما رأي الكوفيين فقد قال الفراء في ذلك: "وقد استعملت العرب
(لولا) في الخبر وكثر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك
ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت، فقد توضع
الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب"^(٣).

أما أن يعطف على الضمير المتصل بالجر أو بالرفع فلم يجزه
سيبويه ومن وافقه؛ لأن (لولا) عندهم مشبهة بالجار الزائد يقول
الأشموني: "لولا" فيمن قال: "لولاي"، و"لولاك"، و"لولاه"، على قول

القرآن للفراء ٨٥/٢، الخصائص ٢٦١/٢، أمالي القالي ٦٨/١

الحماسة البصرية ٢٧٧/٢ خزانة الأدب ٥/٣٣٦ شاهد ٣٩٥.

(١) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٧٣).

(٢) الكامل ٢٤٧/٣. وينظر الارتشاف ١٧٥٧ الجنى ٦٠٤ الهمع ٤٥٩/٢.

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/ ٨٥).

سيبويه إن 'لولا' جارة، فأتى بها أيضاً بمنزلة 'لعل' في أن ما بعدها مرفوع
المحل بالابتداء^(١).

أما من جعل الضمير المتصل المجرور في موضع المرفوع فقد
اتفقوا على امتناع العطف بالتجر، أما أن يعطف مرفوع على هذا الضمير
فهم بين مجيز ورافض، يقول المرادي: 'إذا عطف على الضمير المتصل
بلولا ظاهر لم يجز، على مذهب سيبويه، لأن لولا تجر المضمر، ولا تجر
الظاهر. فلو رفع المعطوف، على توهم أنك أتيت بضمير الرفع المنفصل،
ففي جواز ذلك نظر'^(٢).

والدمايني كما ينقل عنه الصبان، يقول بوجوب الرفع في المعطوف
فيقول: 'واعلم أنك إذا عطفت على مدخول (لولا) اسماً ظاهراً تعين رفعه
إجماعاً؛ لأنها لا تجر الظاهر نبيه عليه الدمايني'^(٣).

الوهم الثاني: وهم الطبري في معني (ثم)

بضم الثاء

يقول ابن هشام: 'قال الطبري في قوله تعالى ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ معناه أنهلك وليست (ثم) التي تأتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه
عليه (ثم) المضمومة الثاء بالمفتوحة'^(٤).

- (١) شرح الأسموني لألفية ابن مالك (٢/ ١١٩)
- (٢) الجنى الداني ٦٠٥
- (٣) حاشية الصبان على شرح الأسموني ٢/ ٣٠٧.
- (٤) مغني اللبيب: ١٦٢، والآية من سورة يونس: ٥١.

يشير ابن هشام إلى ما توهمه الطبري فجعل (ثم) بضم الثاء بمعنى
(هناك) اسم الإشارة.

وتوهم الطبري جاء بناء على ما يوحى به المعنى وكأنه فهم أن
المراد إذا ما وقع العذاب هناك (يوم القيامة) آمنتم به.
يقول الطبري: " يقول تعالى ذكره: أهنالك إذا وقع عذاب الله بكم أيها
المشركون "آمنتم به"، يقول: صدقتم به في حال لا ينفعكم فيها التصديق،
وقيل لكم حينئذ: الآن تصدقون به، وقد كنتم قبل الآن به تستعجلون،
وأنتم بنزوله مكذبون؟ فذوقوا الآن ما كنتم به تكذبون.
ومعنى قوله: (أثم) في هذا الموضع: أهنالك، وليست "ثم" هذه هاهنا
التي تأتي بمعنى العطف" (١).

ويؤيد ما ذهب إليه الطبري ما ورد من قراءة منسوبة لطلحة بن
صُرْفٍ حيث قرأ (ثم) بالفتح (٢).

وقد أشار أبو حيان إلى هذا الوهم في تفسيره، وعلق عليه بأنه
و، وإن كان يلتمس له مخرجاً في قراءة طلحة بن مصرف فقال:
أَقَالَهُ الطَّبْرِيُّ مِنْ أَنَّ (ثُمَّ) هُنَا لَيْسَتْ لِلْعُطْفِ دَعْوَى، وَقَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ
صُرْفٍ: أَثُمَّ بِفَتْحِ الثَّاءِ، وَهَذَا يُنَاسِبُهُ تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ أَهْنَالِكَ. (٣).

لذلك أشار السمين الحلبي إلى قول الطبري، ووصف قوله بأنه لا
عليه، سواء أكان قوله هذا صريحاً أم كان تفسير معنى، يقول:

سير الطبري ت شاكر (١٥ / ١٠١)

ها له أبو حيان في البحر ٧٠ / ٦، والسمين الحلبي في الدر المصون

٢١١.

المحيط ٧٠ / ٦.



"وقد قال الطبري ما لا يوافق عليه فقال: "أثم هذه بضم الثاء ليست التي بمعنى العطف وإنما بمعنى هنالك" فإن كان قصد تفسير المعنى وهو بعيد فقد أبهم في قوله؛ لأن هذا المعنى لا يعرف في (ثم) بضم الثاء، إلا أنه قد قرأ طلحة بن مصرف: أثم بفتح الثاء، وحينئذ يصح تفسيرها بـ (أهنالك)" (١).

وخلاف الطبري - وخما هو واضح - في استعمال (ثم) العاطفة وهي حرف في موضع (ثم) الدالة على اسم المكان والنحويون جميعا لا يختلفون حول التفريق بينهما، ولم يشر أحد منهم من قريب أو بعيد إلى جواز أن تحل الأولى محل الثانية (٢).

(١) الدر المصون ٦ / ٢١٧.

(٢) جاء في كلامهم أن العاطفة هي الأشهر في كلام العرب، أما المفتوحة فاسم يشار به إلى المكان البعيد وهي ظرف غير متصرف فلتزم النصب أو الجر بمن، وقد يتصل بها التاء فتقول (ثمت) وإذا جاء قبلها (من) الجارة فمعناه من هنا أو من أجل، ينظر في ذلك مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١٦٢، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب : ٢٠٧، حروف المعاني والصفات : ٩، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف : ٢٨. يونس ٢١٧/٢.

الوهم الثالث: توهم ابن عطية أن (حاشا) حرف حرفي غير الاستثناء

يقول ابن هشام: "والصحيح أن (حاشا) اسم مرادف للبراءة من كذا بدليل قراءة بعضهم ﴿حاشا لله﴾^(١) بالتثوين كما يقال براءة الله من كذا، وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿حاش الله﴾ كمعة الله، ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية؛ لأنها إنما تجر في الاستثناء، وللتثوينها في القراءة الأخرى، ولادخولها على اللام في قراءة السبعة.

(١) سورة يوسف من آية ٣١، بلفظ ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ وكذلك في آية ٥١ بلفظ: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوْعَةٍ﴾.

وهناك غير قراءة فيهما فقرأ أبو عمرو ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾ بالالف وواقعه اليزيدي وابن محيصن والمطوعي، وحجتها ذكرها اليزيدي فقال يقل حاشاك وحاشالك وليس أحد من العرب يقول حاشك ولا حاش لك

وقرأ باقي السبعة غير أبي عمرو ﴿حاش لله﴾ وحجتهم أنها مكتوبة في المصاحف بغير ألف حكى أبو عبيد عن الكسائي أنها في مصحف عبد الله كذلك. وقرأ ﴿حاشا لله﴾ ابن مسعود وأبي بن كعب. وعن الحسن ﴿حاش الإله﴾ وقرأ ﴿حاش لله﴾ بتسكين المثين الحسن بخلاف. وذكر الزمخشري والمرادي أن أبا السمال قرأ بالتثوين ﴿حاشا لله﴾ ينظر حجة القراءات: ٣٥٩، إتحاف فضلاء البشر: ٢٣١ المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ٣٤١/١، الكشف ٤٦٥/٢، توضيح المقاصد ٦٩١/٢، البحر المحيط ٢٦٩/٦.

والجار لما يدخل على الجار، وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء (حاشا) لشبهها بحاشا الحرفية^(١).

يشير ابن هشام إلى أن من الوهم الزعم بأن (حاشا) حرف جر في غير الاستثناء^(٢) كما ذكر ابن عطية في قراءة: ﴿حاش الله﴾، ويذكر أن الصحيح أنها اسم مرادف للبراءة.

وكونها اسم هو ما أيده أكثر النحويين كابن مالك والمرادي وابن هشام وغيرهم، وهو أحد ثلاثة مذاهب للنحويين.

والثاني أنها فعل، فقد ذهب المبرد وابن جني والكوفيون إلى كونها فعلا، محتجين بتصرف العرب فيها بالحذف، فقالوا (حاش وحشا) ولإدخالهم إياها على الحرف؛ وأن حرف الجر يتعلق بها كقولك (حاشا لله)

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ١٦٥)
(٢) حاشا في الاستثناء اختلف حولها النحويون فسيبويه لا يجيز فيها غير الحرفية، والأخفش وابن مالك يجيزان أن تكون حرفاً أو فعلاً، وهذه ليست المقصودة بهذه الدراسة، وإنما المقصودة الواقعة في غير الاستثناء، ينظر شرح التسهيل ٣٠٦/٢ أسرار العربية ١٦٠ توضيح المقاصد ٦٩٠/٢ شرح الأشموني ٥٢٧/١.

والثالث : ما ذكره السيوطي منسوباً إلى بعضهم فقال: "وزعم
بعضهم أنها اسم فعل بمعنى أتبرأ أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤها
ويزدده إعرابها في بعض اللغات" (١).

أما كونها حرفاً في غير الاستثناء فلم أجد أحداً من النحويين قال به
أو نسبه إلى آخر، غير ابن هشام، وجاء رأي ابن عطية في قوله: "فأما
«حاش» فهي حيث جرت حرف مغناه الاستثناء، كذا قال سيبويه" (٢).
وبالنظر في كلام ابن عطية نجد أنه ينسب كونها حرفاً إلى سيبويه،
ويقصد قوله: "وأما (حاشا) فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما
تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول: ما
أتاني القومُ خلا عبد الله" (٣).

ولكن فات ابن عطية أن كلام سيبويه كان في سياق الاستثناء، وأنه
لم يتحدث عنها خارج الاستثناء، لذا كان أجدر به أن يفرق بين التي تفيد
الاستثناء كما في نحو: ما جاء القوم حاشا زيد، والتي تفيد التنزيه
والبراءة كما في الآية الكريمة.

(١) همع الهوامع ٢/ ٢٨٣ وينظر كذلك في الرأيين الأولين شرح التسهيل

٣٠٧/٢. المساعد ١/ ٥٨٥، توضيح المقاصد ٢/ ٦٩١، شرح

الأشمونى ١/ ٥٢٨.

(٢) تفسير ابن عطية ٣/ ٢٣٩.

(٣) الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٤٩)



**المبحث الثالث: التوهم بمعنى القول بمذهب ليس
بضعيف وإعماله ما يبرحه وقال به كبار النحويين**

**المسألة الأولى ((١)): وهم جماعة في كون
(نجي) فعلا ماضياً**

يقول ابن هشام: "وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ
نُنَجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٢) في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة إن الفعل
ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحاً و(المؤمنين) مرفوعاً فإن قيل
سكنت الياء للتخفيف كقوله

هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم ...^(٣)

(١) عدلت هنا عن كلمة الوهم لأنني أرى أن هذه أقوال إن لم تكن الأصح
في المسألة فكثير منها صحيح، وكلها ليست بوهم.

(٢) الأنبياء: ٨٨، والقراءة منسوبة لابن عامر ولعاصم عن طريق (شعبة)
في الحجة في القراءات السبع لابن خالويه: ٢٥٠، وحجة القراءات
لأبي زرعة: ٤٦٩، الإقناع في القراءات السبع: ٣٤٩، إتحاف فضلاء
البشر ٣٩٤، البحر المحيط ٧/٤٦٢.

(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه: ماضي العزيمة ما في حكمه جنف،
قائله جرير، ينظر المحتسب ١/١٤١، التذكرة الحمدونية ٤/٢٧،
البحر المحيط ٢/٧١٢.

وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل، قلنا الإسكان ضرورة، وإقامة
غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتعة، بل إقامة ضمير المصدر
ممتعة ولو كان وحده؛ لأنه مبهم^(١).

فهو يشير إلى أن تخريج (نجي) على أنه ماض مبني للمفعول هو
توهم جاء من مجيء نون واحدة مضمومة أول الفعل فتوهم أصلتها،
وقد دفعه بأمرين هما: -

أولاً: لو كان الفعل ماضياً لكان آخره مفتوحاً.

ثانياً: أنه لو كان كذلك لكان (المؤمنين) مرفوعاً نائب فاعل.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٨٧٨) وقد أشار ابن هشام إلى
الوهم هنا ضمناً حيث جاء قوله هذا ضمن مجموعة أمور يقع فيها
توهم واشتباه الأصلي بالزائد وهو ضمن الأشياء التي ألزم ابن هشام
المبتدئ أن يتحراها عند الإعراب فلا يقع له الوهم فقال في ص: ٨٧
وما بعدها: وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة
أمر أحدها أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد ومثاله أنه إذا سمع أن أ
من علامات الاسم وأن أحرف نأيت من علامات المضارع وأن ناء
الخطاب من علامات الماضي وأن الواو والفاء من أحرف العطف وأن
الباء واللام من أحرف الجر وأن فعل ما لم يسم فاعله مضموم الأول
سبق وهمه إلى أن ألفيت وألهبت اسمان وأن أكرمت وتعلمت
مضارعان وأن وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وأن نحو بيت وبين
ولهو ولعب كل منها جار ومجرور وأن نحو أخرج مبني لما لم يسم
فاعله.

ثالثاً أن دعوى قيام ضمير المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول مستتعة ، بل أكثر من ذلك فإن ضمير المصدر لا يقوم مقام الفاعل مع عدم وجود المفعول ، فكيف والمفعول موجود؟.

وتلاحظ أن ابن هشام لم يصرح بما يراه صواباً هنا، بل اكتفى بتوهمين هذا التوهم، وذلك لأنه يتناول وجهاً في القراءة لا يفضلها النحويون، حتى وجدناهم - أكثرهم - يوهنون هذه القراءة حتى لجأ بعضهم إلى تلحينها.

فالفراء يشير إلى أن عاصمًا احتمل اللحن ، ولم يجد له وجهًا إلا ما واهبه ابن هشام فجعل الفعل مبتدأ للمجهول والنائب ضمير المصدر فقال: وقد قرأ عاصم - فيما أعلم - (نَجِي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) لأنه احتمل اللحن، ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر في نَجِي فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك: ضرب الضرب زيداً، ثم تُكنى عن الضرب فتقول: ضرب زيداً. وكذلك نَجِي النجاء المؤمنين^(١).

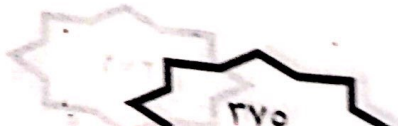
أما الزجاج فيصرح بالتلحين ويرفض تخريج الفراء وإن لم يصرح باسمه، فقال معلقاً على الآية: "الذي في المصحف بنون واحدة، كُنِيَتْ، لأن النون الثانية تخفى مع الجيم، فأما ما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، لأن ما لا يُسمى فاعله لا يكون بغير فاعل، وقد قال بعضهم: نَجِي النجاء المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم^(٢).

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٠)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٠٣)

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٢١٠)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٣/ ٤٠٣)



وأما مكي فنجد أنه يلتزم للقراءة هذه الوجهة مخرجاً، وإن كان عنده بعيداً، فقال: "قوله {تنجي المؤمنين} قرأه ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة وجيم مُشدّدة، وكان يجب أن يفتح الياء؛ لأنه فعل ماض لم يسم فاعله، ويجب أن ترفع (المؤمنين) على هذه القراءة؛ لأنه مفعول لم يسم فاعله وفعل ماض لم يسم فاعله، ولكن أتى على إضمار المصدر، أقامه مقام الفاعل، وهو بعيد؛ لأن المفعول أولى بأن يقوم مقام الفاعل" (١).

والعكبري يذكر هذه القراءة وظاهر كلامه أنه لا يرفضها وإن كان يضعفها، ويؤيد أن يكون الفعل مضارعاً بنونين أدغمت الثانية جيماً، - كما أشار الزجاج قبل ذلك - فبعد أن حكم بضعفها قال: "على أن قراءة عاصم فيها وجه آخر يخرجها من هذا الباب - أي نيابة غير المفعول وخاصة ضمير المصدر مع وجود المفعول - وهو يكون أن الأصل (تنجي) ثم أبدل النون الثانية جيماً وأدغمها" (٢).

وهذه القراءة موافقة للرسم العثماني حتى كانت موطن قبول أبي عبيد بن سلام فقد اختارها كما ينقل عنه أبو حيان في قوله: "وقرأ ابن عامر وأبو بكر نجى بنون مضمومة وجيم مُشدّدة وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف" (٣).

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (٢/ ٤٨١)

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٦١)

(٣) البحر المحيط في التفسير (٧/ ٤٦٢)



بل نجد ابن هشام في موضع آخر من كلامه - ولعل هذا يفسر سبب عزوفه عن ذكر رأيه صراحة - يشير إلى أنه أحيانا يضطر النحوي إلى وجه مرجوح ليُخرج عليه الكلام ويستدل بهذه القراءة مشيرًا إلى غير وجه ويورد عليها كلها اعتراضات، وإن كان يلتبس العذر لمن لجأ إلى أي من هذه الأوجه، يقول: "وقد يكون الموضع لا يتخرج إلّا على وجه مرجوح فلما خرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم (وكذلك ننجي المؤمنين) فقليل الفعل ماضي مَبْنِيٍّ للمفعول وفيه ضعف ... وقيل: مضارع أصله (ننجي) بسكون ثانيه وفيه ضعف؛ لأن النون عند الجيم تخفى ولما تدغم، وقد زعم قوم أنها أدغمت فيها قليلا وأن منه أترج... وقيل: مضارع وأصله (ننجي) بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبات ونقبت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلّا في ندور^(١).

فجوه تخريج القراءة في مجملها لا تخلو من ضعف ووهن، ولكن لا نستطيع أن نحكم على وجه دون آخر بأنه وهم أو أضعف من غيره.

المسألة الثانية: توهم ابن مالك في كون

(تلظى) و(تمنى) ماضيين

يقول ابن هشام: "وتلظى في" «فأنذرتكم نارا تلظى»^(٢) مضارع وإلّا لقليل (تلظت) وكذا (تمنى) من قوله: تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما^(٣)

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ٧٢١.

(٢) الليل: ١٤.

وَوَهُم ابْنُ مَالِكٍ فَجَعَلَهُ مَاضِيًا مِنْ بَابِ (... وَلَئِنْ أَرْضُ أَبِيقَلْ
إِبْقَالَهَا^(٢)) وَهَذَا حَمْلٌ عَلَى الضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ^(٣).

فَابْنُ هِشَامٍ يَحْكُمُ بِالْوَهْمِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ الْمَعْتَلَّ الْآخِرَ إِذَا
أَسْنَدَ إِلَى الْفَاعِلِ الظَّاهِرِ حَقِيقِي التَّائِيثِ أَوْ ضَمِيرٍ عَائِدٍ عَلَى مُؤَنَّثٍ عَامَّةٍ
وَجِبَ اتِّصَالُهُ بِتَاءِ التَّائِيثِ، لِذَا كَانَ حَمْلُ (تَلْظِي) وَ(تَمْنَى) عَلَى الْمَاضِي
فِيمَا سَبَقَ وَهَمًّا، وَيُؤَاصِلُ ابْنَ هِشَامٍ إِضْعَافَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ فَيَذْكُرُ أَنَّ
الْحَمْلَ عَلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: ... وَلَا أَرْضُ أَبِيقَلْ إِبْقَالَهَا، هُوَ تَكْلُفُ الضَّرُورَةِ
مَعَ وَجُودِ مَدْنُوحةٍ عَنْ هَذِهِ الضَّرُورَةِ، فَالْقُرْآنُ لَيْسَ مَحَلَّ الضَّرُورَةِ، فَعَدَمُ
وُجُودِ التَّاءِ يُلْزِمُ أَنَّ يَكُونَ الْفِعْلُ مُضَارِعًا حَذَفَتْ إِحْدَى تَائِيهِ، أَمَّا الْبَيْتُ
فَهُوَ وَإِنْ كَانَ مَحَلَّ الضَّرُورَةِ، فَيُمْكِنُ الْبَعْدُ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى الضَّرُورَةِ،
حَيْثُ يَحْتَمَلُ - وَهَذَا لَا ضَرُورَةَ فِيهِ - أَنَّ الْفِعْلَ مُضَارِعًا حَذَفَتْ إِحْدَى
تَائِيهِ، فَتَقْدِيرُ حَذْفِ تَاءِ الْمَضَارِعِ - وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ - أَسْهَلُ

(١) صدر بيت من الطويل للبيد بن ربيعة تمامه ... وهل أنا إلا من ربيعة
أو مضر، ينظر شرح ديوان لبيد ٢١٣/ ت إحسان عباس، العقد
الفريد ٣٧٢/٢، الحماسة البصرية ١/ ٢٨١، خزانة الأدب ٤/ ٣٤٠.

(٢) عجز بيت من المتقارب لعامر بن جوين الطائي صدره: (فلا مزنة

ودقت ودقها) وقد جاء لفظ (إيقالها) بالرفع والنصب والشاهد في
رواية النصب حيث إن الفاعل هنا هو ضمير الأرض، أما الرفع فلا
شاهد فيه لأن الفاعل سيكون مذكراً فلا حاجة للتاء في الفعل، ينظر
الكتاب ٤٦/٢، شواهد الإيضاح ش رقم (١٣٥) ٤٩٩/١، خزانة
الأدب ش رقم (٢) ٤٥/١، الصحاح (ودق) المحكم (خضب)

(٣) مغني اللبيب: ٨٧٨، ٧٤١، وينظر كذلك شرح شذور الذهب: ٢٢١. (٢)



وأيسر من تقدير حذف تاء التانيث، فلا نلجا إلى الضرورة ما وجد سبيل إلى ذلك.

وقد جاء كلام ابن مالك في شرح التسهيل. حيث ذكر في المتن قوله: "ولا تحذف - أي تاء التانيث - غالبا" وعلق قائلا: "واحتزرت بغالبا من نحو قول العرب: قال فلانة وذهب فلانة ... وعلى هذه اللغة جاء قول لبيد: تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما" (١).

وهذا الرأي الذي نسبته ابن هشام لابن مالك لم يكن أول من قال به، فنجد السيوطي ينسبه إلى ابن كيسان، حيث يذكر أنه يجيز ترك التاء ويقيس عليه مستدلا بما رواه سيبويه: قال فلانة (٢).

مما حدا بشوقي ضيف في كتابه (المدارس النحوية) أن يجعل هذا القول مما انفرد به ابن كيسان عن سبقه فيقول: "ولابن كيسان آراء اجتهدية كثيرة انفرد بها، فمن ذلك أنه كان يجوز تذكر الفعل مع المبتدأ المؤنث المجازي مثل: "الشمس طلع" لمجيء ذلك على لسان الشعراء في مثل: ولا أرض أبقل إبقالها

كما جوز تذكر الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي بدون فاصل لقول بعض الشعراء:-

تمنى ابنتاي أن يعيش أبوهما" (٣).

(١) — ١١١/٢.

(٢) ينظر همع الهوامع ٣/٣٣٣، ولم أستطع توثيق كلام ابن كيسان لندرة مؤلفاته أما كلام سيبويه فينظر الكتاب ٢/٣٨.

(٣) المدارس النحوية (ص: ٢٥١)

وإن نجد ابن مالك نفسه يشير إلى ابن كيسان في المسألة فيقول:
والنَّزَمُوا لِحَاقِ النَّاءِ إِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مُضْمَرًا، وَلَوْ كَانَ مَجَارِ التَّانِيثِ
نَحْوُ: "الشَّمْسُ طَلَعَتْ" وَلَا يَجُوزُ "الشَّمْسُ طَلَعَ" إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَقَوْلِهِ:
فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا ... وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا
وَلَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا فِي غَيْرِ الشَّعْرِ إِلَّا عِنْدَ ابْنِ كَيْسَانَ^(١).

والحق مع ابن هشام في توهينه كون الفعلين (تلفى وتغنى)
مضارعين حذف إحدى التاءين من أولهما، ولكنه كان غير دقيق في
تجاهل قول ابن كيسان خاصة أنه مما اشتهر عنه وتناوله ابن مالك في
كلامه.

نعم قد يحتج لابن هشام أنه يتكلم في ترك إحدى التاءين في
المضارع في هذين الفطين فقط ولم يعرج على مسألة ترك تاء التانيث،
ولكن يبقى أن الفطين ما صح اعتقاد أنهما ماضيان إلا بجواز ترك تانيث
الفعل.

المسألة الثالثة: وهم الخليل والأخفش والمازني في (إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَإِيَاهُ)

يقول ابن هشام: "ولمن الوهم في تنكير ما حقه أن يكون معرفة"
قَوْلُ الْخَلِيلِ وَالْأَخْفَشِ وَالْمَازْنِيِّ فِي إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَإِيَاهُ إِنْ (إِيَا) ضَمِيرُ

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٥٩٧)



أضيف إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات وهو بالإضافة^(١).

يشير ابن هشام إلى أن القول باسمية الياء والكاف والهاء في هذه الألفاظ، وأنها مضاف ومضاف إليه هو وهم؛ لأن المضاف يشترط فيه التنكير، فلو حكمنا بإضافة الضمائر نكون قد حكمنا بتنكيرها.

وهذا القول نسبه للخليل والأخفش والمازني، أما الخليل فقد نقل رأيه سيبويه حيث يقول: "وقال الخليل: لو أن رجلاً قال: إياك نفسك لم أعنفه، لأن هذه الكاف مجرورة.

وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"^(٢).

أما الأخفش فقد اختلف النقل عنه ففي حين ينقل عنه ابن هشام وقبله ابن مالك^(٣) أن (إيا) ضمير أضيف إلى ضمير، يذكر ابن الوراق أنه جعل (إياك) وأخواته اسماً بكماله، يقول ابن الوراق: "وأما الأخفش فكان يقول: إنه اسم بكماله، وذلك أن (إيا) لما نابت عن الكاف في قولك:

(١) مغني اللبيب ٧٤٥/١، الزيادة بين القوسين للتوضيح حيث إن ابن هشام يبنى كلامه على ما سبق.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٧٩/١ وينظر المثل في شرح أدب الكاتب: ٢٢٠

زهر الأكم في الأمثال والحكم ١/١٤١، وفي فصل المقال في شرح

كتاب الأمثال ٢٣ بلفظ: إذا بلغ الرجل السبعين فإياه وإيا الشوارب.

وذكر ابن مالك في شرح التسهيل ١/١٤٦، أن الرواية فإياه وإيا

السوءات.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/١٤٥.

ضربتك، كانت اسماً بكمالها، وأن ما بعد (إيا) من (الكاف والياء والهاء) لا موضع لها من الإعراب، وأنها متعلقة بـ (إيا)، كما تتعلق (الناء) من (أنت) بـ (أن) ^(١).

والزمخشري ينسب إليه أنه جعل (إيا) هي الضمير وأن الكاف والياء والياء حروف خطاب وغيبة وتكلم، وأن هذا مذهب المحققين، يقول: "(إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والياء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب، كما لا محل للكاف في رأيك، وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون" ^(٢).

وأما المازني فقد نسب له هذا الرأي ابن مالك والسيوطي إضافة إلى ابن هشام ^(٣).

(١) علل النحو لابن الوراق: ٤١٦.

(٢) الكشف ١٣/١، ولم أجد في مؤلفات الأخفش التي بين يدي ما يؤكد أي قول، ولكن وجدت في معاني القرآن له ١٦/١ قوله: "وإذا لم يقدر في

موضع النصب على الكاف أو الهاء، أو ما أشبه ذلك من الإضمار

الذي يكون للنصب جعل (إياك) أو (إياه) أو نحو ذلك مما يكون في

موضع نصب.. وإذا كان موضع رفع جعلت فيه (أنت) و(أنتما)

و(أنتم) و(هو) و(هي) وأشبه ذلك.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٤٥/١ مع الهوامع (١/ ٢٤٣) ولم أتمكن من توثيق قوله من مؤلفاته فالله أعلم.

مجلة كلية اللغة العربية
وقد أيد هذا الرأي ابن مالك حيث يقول : "وهي ضمائر مجرورة
بالإضافة لا حروف، هذا هو مذهب الخليل والأخفش والمازني، وهو
الصحيح؛ لأن فيه سلامة من ستة أوجه" (١).

وأهم هذه الأوجه أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء لما جاز أن يحل
محلها الاسم الظاهر في المثل (وإيا الشواب)، وأن الأصل ألا يكون اللفظ
مرة اسماً وأخرى حرفاً، وهذه الألفاظ - عدا الكاف - مجمع على اسميتها
في غير ذلك كما في المال لي ومني وله ومنه الخ، كذلك الأصل ألا
يشارك اسم وحرف في لفظ واحد، ولو قلنا بحرفية هذه الكلمات هنا
لخالفنا هذا الأصل (٢).

وهناك أقوال أخرى في هذه الألفاظ أشهرها قول سيبويه والجمهور
أن (إيا) هي الضمير، وأن الياء والكاف والهاء حروف تكلم وخطاب
وغيبة.

ومنها ما ذهب إليه الزجاج أن "إيا" اسم ظاهر لا ضمير، واللواحق
له ضمائر، أضيف "إيا" إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، حيث يقول:
"وموضع الكاف في (إيَاكَ) خفض بإضافة (إيَا) إليها، و(إيَا) اسم للمُضمَر
المنصوب إلا أنه يُضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إيَّاكَ ضَرَبْتُ وإياه
ضَرَبْتُ، وإيَاي حَدَّثْتُ، ولو قلت: إيا زيد، كان قبيحاً؛ لأنه خص به

- (١) شرح التسهيل ١/١٤٥. (٢) مثاله: نَبَا فَيُفْطَرُ رَجُلًا مَثَلَهُمَا وَمَنْهُمَا (٦)
(١) شرح التسهيل ١/١٤٥. (٢) مثاله: نَبَا فَيُفْطَرُ رَجُلًا مَثَلَهُمَا وَمَنْهُمَا (٦)
(١) شرح التسهيل ١/١٤٥. (٢) مثاله: نَبَا فَيُفْطَرُ رَجُلًا مَثَلَهُمَا وَمَنْهُمَا (٦)
(١) شرح التسهيل ١/١٤٥. (٢) مثاله: نَبَا فَيُفْطَرُ رَجُلًا مَثَلَهُمَا وَمَنْهُمَا (٦)

المُضْمَر، وقد رُوِيَ عن بعضِ العرب، رواه الخليل: (إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيّا الشواب)^(١).

ومنها ذهب بعض البصريين وجمع من الكوفيين، إلى أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة "إيا" عماد، أي: زيادة تعتمد عليها اللواحق؛ لينتزع المنفصل من المتصل^(٢).

وقد تناول ابن هشام هذه المسألة في موضع آخر من مؤلفاته، فلم يسم قول الخليل بالوهم، واكتفى بأن حكم على قول الجمهور بالمختل فقال: "المختار أن الضمير نفس (إيّا) وأن اللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة"^(٣).

وجلي أن القائلين بهذا القول هم من أكابر النحويين الذين لا يتوقع منهم أن يجتمعوا على وهم أو خطأ، بل نجد ابن مالك وهو ممن أيد هذا القول يورد وجوها قوية تؤيد هذا القول.

نعم قد يعترض على هذا القول بأنه لم تعهد إضافة الضمائر، ولو صح ذلك لوجب إعرابها؛ لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، وما استدلل به شاذ، والشاذ لا تقوم به حجة^(٤).

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨/١.
(٢) ينظر شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٠٥، همع الهوامع ١/ ٢٤٣.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ١٠٥).

(٤) أشار إلى ذلك ابن الوراق في علل النحو: ٤١٦، والزمخشري في تفسيره ١٣/١، والشيخ محيي الدين في حاشيته على توضيح المقاصد ١/ ٣٦٦.



وقد رُدَّ الاعتراض بأنه لم تعهد إضافة الضمائر بأن المضاف هنا مظهر ناب مناب المضممر فيما حكاه ابن الأنباري عن الخليل^(١). كذلك دعوى الشذوذ ردها ابن مالك بأن المثل ورد بروايتين تؤكدان الحكم، بل وجدنا أن الروايات ثلاثة ولا تخرج عن موطن الشاهد. من هنا نجد أن الوهم مستبعد عن هؤلاء وأن قولهم له وجاهته وقوته، وهو مما جعل ابن هشام نفسه يغير كلامه في النقل الأخير عنه.

المسألة الرابعة: وهم بعضهم مجيء خبر (طفق) اسما ظاهرا

يتحدث ابن هشام في {اشتراط النحويين مجيء الجملة في خبر أفعال المقاربة} أن بعضهم وهم في مخالفة هذا الأصل فيقول: "ومن الوهم قول بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾^(٢) إن (مسحا) خبر (طفق) والصواب أنه مصدر لخبر مَحْذُوف أي: يمسح مسحا"^(٣).

يشير ابن هشام إلى أن بعض العلماء توهم جواز مجيء الاسم الصريح خبرا لكاد وأخواتها فزعم أن (مسحا) في الآية هي خبر طفق.

(١) - (٢١/٥٠) - نص: "فإنه له ذلك" (١)

(٢) - (٢١/٦٤) - "فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ" (٢)

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٧٠. (٢) - (٢١/٦٤) - "فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ" (٢)

(٣) - (٢١/٦٤) - "فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ" (٢)

(١) - (٢١/٥٠) - نص: "فإنه له ذلك" (١)

(١) مغني اللبيب : ٧٥٦.

وهذا الذي لم يصرح باسمه ابن هشام هو العكبري الذي أشار في إعرابه إلى ذلك فقال: "و(مسحا) مصدر في موضع الحال، وقيل التقدير: يمسح مسحا" (١).

فالعكبري وهو الكوفي النزعة يجعل مسحا حالاً لطفق، وهو موافق للخبر عند البصريين، ويقدم هذا القول على القول الآخر بأنه مصدر مؤكد للخبر، فالكلام على تقدير حذف الجملة الواقعة خبراً، أي: فطفق يمسح مسحا.

وتكاد تتفق كلمة المعربين حول كون (مسحا) هي مصدر مؤكد للخبر فالأخفش يقول: "وقال ﴿فطفق مسحا﴾ أي: يمسح مسحا" (٢).

والفراء يجعل (مسحا) مصدراً للفعل الواقع حالاً كما يفهم من قوله: وقوله: {فطفق...} يريد أقبل يمسح: يضرب سوقها وأعناقها. فالمسح القطع" (٣).

وابن مالك يورد الآية شاهداً على جواز حذف الخبر ومجيء المصدر دليلاً عليه فيقول: "ومن حذف الخبر لدليل قوله تعالى: ﴿فطفق مسحا بالسوق والأعناق﴾ فحذف الخبر وهو (يمسح) وترك مصدره دليلاً عليه" (٤).

(١) إملاء ما من به الرحمن - (٢ / ٢١٠)

(٢) معاني القرآن للأخفش (٢ / ٤٩٣)

(٣) معاني القرآن للفراء - (٢ / ٤٠٥) وهذا متسق مع مذهبهم أن المنصوب بعد (كان) أو (كاد) يعرب حالاً.

(٤) شرح التسهيل ١ / ٣٩٥.

مجلة كلية اللغة العربية بالجامعة
والزمخشري يقدر خبراً فيقول: "فطفق مسحاً" فجعل يمسح مسحاً^(١).

وأبو حيان في تفسيره لا يخرج عن قول الجمهور فيقول: "وظفّق عليه، أي فطفق يمسح مسحاً"^(٢). وحذف خبرها لدلالة المصدر

فالعلماء لا يختلفون - عدا العكبري - حول امتناع مجيء خبر طفق اسماً ويقدرّون في الآية الخبر فعلاً يدل عليه المصدر المذكور. من هنا نتفق مع ابن هشام في وسمه قول العكبري الذي لم يصرح باسمه بالوهم؛ لأنه خالف ما أجمع عليه النحويون بلا ضرورة ملحة، وكان الأولى به ألا يفعل.

المسألة الخامسة: وهم في قول الحوفي بالأخبار عن النكرة

يقول ابن هشام: ومن الوهم في {اشتراط التعريف} قول الحوفي في {ظلمات بعضها فوق بعض}^(٣) إن {بعضها فوق بعض} جملة مخبر بها عن {ظلمات}، و{ظلمات} غير مختص، فالصواب قول الجماعة: إنه خبر لمخدوف، أي: تلك ظلمات، نعم إن قدر أن المعنى: ظلمات أي ظلمات،

(١) الكشف - (٩٣ / ٤)

(٢) البحر (٩ / ١٥٥)

(٣) النور من آية : ٤٠.

بمضى: ظلمات عظام أو متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما
قال: (له حاجب في كل أمر يشينه... (١) (صح) (٢).

فابن هشام يشير إلى توهم الحوفي صحة الإخبار عن النكرة غير
المختصة (ظلمات) فجعل (بعضها فوق بعض) خبراً عنها، وأن الصواب
قول جماعة النحويين بأن (ظلمات بعضها فوق بعض) جملة وقعت خبراً
لمحذوف، ثم يذكر تخريجاً للحوفي بأن يُقدر نعت للنكرة.

وقد تناول النحويون الابتداء بالنكرة ولم يجوزوه إلا إذا حصلت فائدة
من النكرة، لذا نجد سيبويه يقول: "ولو قلت: رجلٌ ذاهبٌ، لم يحسن حتى
تعرفه بشيء فنقول: راكبٌ من بني فلان سائر. وتبيع الدار فنقول: حذٌ
منها كذا وحذٌ منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة" (٣).

فالمدار في الابتداء الفائدة، ولا تتحصل الفائدة إذا أخبرنا عن النكرة
التي هي في حكم المجهول، أما إذا اقتربت النكرة من المعرفة بوصف أو
إضافة أو نحو ذلك فإنها لا تكون مجهولة، فيجوز الابتداء بها، يقول ابن
السراج: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات

(١) صدر بيت من الطويل منسوب في ديوان المعاني ٢٣/١ لأبي
الطمحان مولى ابن أبي السمط، وفي الحماسة البصرية ١/١٤٣
وفي نهاية الأرب في فنون الأدب ٣/١٨٣ لابن أبي السمط وتماه:

... وليس له عن طالب العرف حاجب، وجاء صدره في أمالي
القالبي ٢٣٨/١ بلفظ: له حاجب عن كل ما يصم الفتى، وفي زهر

الآداب ٥٥١/٢ بلفظ له حاجب في كل خير يُعينه

(٢) - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٥١.

(٣) الكتاب لسيبويه (١/٣٢٩)



الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءني. وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المحضة لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة

فيه فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة كانت تقربه من معرفتك حسن لما في ذلك من الفائدة^(١). وإذا كان النحويون يشترطون الفائدة فلا يقصرونها على تخصيص

النكرة بالوصف أو الإضافة أو دخولها في النفي أو نحو ذلك، بل يجيزون الابتداء بها لو كانت تفيد بذاتها معنى مطلوباً، كأن يسأل سائل أرجل قادم أم امرأة؟ فتقول مجيباً: رجل قادم، فقولك هذا فيه إفادة أن القادم رجل وليس امرأة، يعبر عن ذلك ابن السراج فيقول: "وقد يجوز أن تقول: رجل قائم إذا سألك سائل فقال: أرجل قائم أم امرأة. فتجيبه فتقول: رجل

(١) الأصول في النحو ١/٥٩، لم يعول المتقدمون في ضابط الابتداء بالنكرة إلّا على حصول الفائدة، أما المحققون كابن هشام والمرادي فذكروا: أن مرجع المسوغات إلى التعميم والتخصيص. فجعلها المرادي تبعا لابن مالك في توضيح المقاصد ١/٤٨١، ستة مواضع وجعلها ابن هشام في المغني: ٦٠٨ عشرة مواضع، يراجع التذييل والتكميل لأبي حيان ٣/٣٢٥، وعدد المتأخرون مسوغات الابتداء بالنكرة، وقد أنهى بعضهم ذلك إلى نيّف وثلاثين مسوغاً؛ والمرجع في كلّ هذه المسوغات هو حصول الفائدة، ينظر اللّحة في شرح الملحّة ١/٢٩٧ مع الهوامع ١/٣٨١.



قائم، وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمضى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز، وإلا فلا^(١).

ويؤكد هذا المعنى ابن مالك الذي يذكر أنه أحياناً تفيد النكرة بلا مسوغ إذا أسند إليها أمر مخالف للعادة كما في نحو : شجرة سجدت، لمن شاهد ذلك^(٢).

من هنا نفهم أن أدنى توضيح يُقَرَّب النكرة من المعرفة، ويجعلها مؤهلة للابتداء بها سواء أكان هذا التوضيح ظاهراً في الكلام كان توصف النكرة أو تضاف، أم كان التوضيح مرتبطاً بالمعنى والسياق كان تخبر عن نكرة بخبر غريب غير معهود، ولعل هذا هو ما دفع المتأخرين إلى التوسع في ذكر مسوغات الابتداء بالنكرة حتى زات عند بعضهم عن ثلاثين موضعاً.

وإذا رجعنا إلى كلام الحوفي ووضعنا نصب أعيننا أن الإعراب فرع المعنى، نجد أنه بنى إعرابه على هذا المعنى، فظلمات في سياق الآية يتصور السامع قسوتها وشدتها لما سبق من قوله تعالى : ﴿أَوْ ظِلْمَاتٍ فِي بَحْرِ لَجِي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ﴾ فلا يعقل بعد أن يسمع المتلقي هذا الكلام أن يكون في حاجة إلى توضيح هذه الظلمات مرة أخرى؛ لما استشعره من عظم الوصف، لذا وجدنا ابن هشام -وكانه يراجع نفسه- فيلتمس المخرج للحوفي بقوله: "نعم إن قدر أن المعنى: ظلمات أي ظلمات، بمعنى: ظلمات عظام أو متكاثفة، وتركت الصفة لدلالة

(١) الأصول في النحو: ٥٩/١

(٢) ينظر شرح التسهيل ٢٩٠/١.

المقام عليها كما قال: (لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ ... صَحَّ، فَقَوْلُهُ
الْأَخِيرُ تَرَاوَعَ عَنْ وَسْمِهِ بِالْوَهْمِ.
نَحْكُمُ عَلَى قَوْلِ الْحَوْفِيِّ بِالْوَهْمِ بَلْ يَكْفِي أَنْ نَسْمَهُ بِالْمَرْجُوحِ وَأَقْصَى مَا
يُمْكِنُ قَوْلُهُ أَنَّهُ ضَعِيفٌ، وَلَا نَسْمَهُ بِالْوَهْمِ، لَوْجُودِ دَلِيلٍ عَلَى صَحَّتِهِ.

المسألة السادسة: وهم تقدم الفاعل على فعله

يقول ابن هشام: "وَمَنْ الْوَهْمُ فِي {ذَلِكَ} قَوْلَ بَعْضِهِمْ فِي بَيْتِ الْكِتَابِ
وَقَلَمًا ... وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصَّدُودِ يَذُومُ^(١)
إِنْ وَصَالَ فَاعِلٌ بَ يَذُومُ ... وَالصَّوَابُ أَنْ وَصَالَ فَاعِلٌ يَذُومُ مَحْذُوفًا
مَدْلُولًا عَلَيْهِ بِالْمَذْكُورِ"^(٢).

فهو يشير إلى أن الفاعل لا يجوز تقدمه على عامله؛ لئلا يلتبس
بالمبتدأ، ومن زعم غير ذلك فهو واهم، فالصواب أنه فاعل لفعل مقدر

-
- (١) البيت من الطويل وتمامه: (صددت فأطولت الصدود وقلمًا ...
وصال على طول الصدود يذوم) وقد نسبته محقق كتاب سيبويه ١/
٣١ إلى عمر بن أبي ربيعة ومنسوب في شرح شواهد سيبويه
للسيرافي ١٧٥، وكذا خزانة الأدب شاهد رقم (٨٤٠) ١٠/٢٢٦
للمرار الفقعسي. وقلمًا يترك مرجع نحوي هذا الشاهد.
مغني اللبيب ٧٦٨.



قبله دل عليه المذكور، وكعادته - في الغالب - لم ينسب ابن هشام هذا الوهم.

وقد ذهب إلى ذلك القول جمع من النحويين منهم الأعلام وابن عصفور وقد علق الأخير على هذا البيت بقوله: "أراد: وقل ما يدوم وصال، فقدّم الفاعل على الفعل، لأن (قلما) من الحروف التي لا تليها إلا الأفعال ظاهرة" (١).

وقد اختلف تفسير كلام سيبويه في هذه المسألة فتناوله في موضعين الأول قوله: "ويحتملون قُبْحَ الكلام حتى يضعوه في غير موضعه، لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله:-

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم وإنما الكلام: وقل ما يدوم وصال" (٢).

والثاني قوله: "وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:-

صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم" (٣) ففهم بعضهم من نصه الأول أنه يقدر فعلا قبل الفاعل، وبني عليه أنه لا يجوز تقدم الفاعل لا في سعة ولا في ضرورة (٤).

وفهم بعضهم أنه يجوز في الضرورة تقدم الاسم فلم يقدر فعلا، بل اكتفى بأن الكلام محمول على الضرورة، يقول الصبان: "وفي كلام

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٦٠، وقارن ضرائر الشعر له

٢٠٢، وينظر شرح التسهيل ١٠٩/٢، فقد نسبته للأعلام.

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٣١)

(٣) الكتاب لسيبويه (٣/ ١١٥)

(٤) ينظر مغني اللبيب ١/ ٤٠٣.



الدامامي ما يفيد أن من الماتعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث
قال نص الأعلام وابن عصفور في قول الشاعر:-
صددت فأطولت الصدود وقلما ... وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد
تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة. ا. هـ (١).
وأرى أن التفسير الصحيح أنه لا يجيزه في سعة أو ضرورة، بدليل

تقديره في نصه الأول، وأنه في نصه الثاني أوجز كلامه اعتماداً على ما
سبق، فكلامه الثاني المجمل محمول على كلامه الأول المفصل.
ويذكر النحويون أن تقدم الفاعل ليس مقصوراً على ضرورة الشعر

عند بعضهم، حيث ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك في الاختيار يقول
الصبان: "وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل إلخ" فلا يضر عندهم عدم تميز
المبتدأ من الفاعل في نحو: زيد قام (٢).

مما سبق نفهم أن المسألة خلافية وأن كلام سيبويه فيها حمال
أوجه، مما يبعد بالمسألة عن دائرة الوهم.

(١) حاشية الصبان ٦٥/٢، وقد أشار ابن السراج ضمناً إلى ذلك في أصول

النحو ٢/٢٣٤، كذلك قال أبو حيان في التذييل والتكميل ٦/١٨٥ معلقاً

على قول الأعلام وابن عصفور بجواز التقديم في الشعر بأنه قول

سيبويه، لأنه جعله من المستقيم القبيح الذي وضع في غير موضعه.

(٢) حاشية الصبان ٦/٦٥. وأشار أبو حيان إلى ذلك في التذييل

والتكميل ٦/١٨٤.



المسألة السابعة : وهم ابن مالك في حذف الفاعل

يقول ابن هشام: "ومن الوهم في {امتناع حذف الفاعل} قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو: قاموا ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وما خلا زيدا، إن مرفوعهن^(١) محذوف وهو كلمة (بعض) مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمّر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ نَسَاءً﴾^(٢) على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي لا يكون هو أي القائم زيدا كما جاء: ﴿لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ وَلَا يُشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾^(٣).

فابن هشام يشير إلى توهم ابن مالك أن الفاعل يمكن حذفه، وذلك بتقديره المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) و(خلا) في الاستثناء اسماً

(١) أحيانا يطلق ابن هشام على مرفوع كان وأخواتها بأنه فاعل كما في هذا الموضع، وأحيانا يطلق عليه بأنه اسم (كان) كما جاء في مغني اللبيب ٧٦٨.

(٢) النساء ١١.

(٣) مغني اللبيب: ٧٧٠. والحديث في صحيح البخاري رقم (٥٥٧٨) كتاب الأشرية باب (إنما الخمر والميسر..) وصحيح مسلم باب (٢٤) نقصان الإيمان رقم (١٠٠).

مَحذُوفًا، فَهُوَ كَلِمَةٌ (بَعْضُ) مُضَافَةٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُسْتَنْتَى مِنْهُ، وَلَيْسَ
ضَمِيرًا مُقَدَّرًا.

وَقَدْ جَاءَ رَأْيُ ابْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ: «وَيُسْتَنْتَى بَلِيسُ وَ(لَا يَكُونُ)
فِيَنْصَبَانِ الْمُسْتَنْتَى خَبْرًا، وَاسْمُهُمَا (بَعْضُ) مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِ الْمُسْتَنْتَى
مِنْهُ لَأَرَمِ الْحَذَفِ، وَكَذَا فَاعِلُ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ {خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا}»^(١).

وَجَاءَ كَلَامُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مُشِيرًا إِلَى أَنَّ الْمَقْدَرِ مُضْمَرٌ وَلَيْسَ
مَحذُوفًا فَقَالَ: «إِلَّا أَنَّ الْمَرْفُوعَ بِهِمَا لَا يَكُونُ إِلَّا مُسْتَنْتَا؛ لِأَنَّهُمْ قَصَدُوا أَلَّا
يَلِيَهُمَا إِلَّا مَا يَلِي (إِلَّا) لِأَنَّهُمَا أَصْلُ أَدَوَاتِ الْإِسْتِنَاءِ»^(٢).

وَيُشِيرُ أَبُو حَيَّانَ وَابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ لَمْ يَسْبِقْ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ
بَلْ سَبَقَهُ ابْنُ الْعَلَجِ صَاحِبُ الْبَسِيطِ^(٣).

أَمَّا الْمُرَادِي فَقَدْ دَافَعَ عَنْ ابْنِ مَالِكٍ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْمَوْضِعِ
الْأَوَّلِ هُوَ تَجَوُّزٌ فِي اللَّفْظِ لَمَّا صَرَحَ بِهِ فِي الْمَوْضِعِ الثَّانِي مِنَ التَّصْرِيحِ
بِالْإِضْمَارِ^(٤).

(١) شرح النسيبيل ٣٠٦/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية (٧٢١ / ٢).

(٣) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٣٨، المساعد ٥٨٧/١، وابن العلي هو

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَشْبِيلِيِّ لَهُ كِتَابُ «الْبَسِيطِ فِي النَّحْوِ» وَكَانَ مِنْ

طَبَقَةِ بَنِي عَصْفُورٍ (الْمُتَوَفَى سَنَةَ ٦٦٩ هـ) وَغَيْرِهِ مِنْ تَلَامِذَةِ الْأَمَنَازِ

أَبِي عَلِيٍّ الشُّلُوبِيِّينَ. يَنْظُرُ الْكَشْفُ عَنْ صَاحِبِ الْبَسِيطِ فِي النَّحْوِ لِحَسَنِ

مُوسَى الشَّاعِرِ: ١٥٠، وَالتَّحْرِيرُ وَالتَّوْوِيرُ (٣٤٣ / ١) هَامِش.

(٤) ينظر توضيح المقاصد ٦٨٤.

ولا يختلف النحويون حول لزوم تقدير المرفوع بعد (ليس) (لا يكون) و(خلا)، ليكون ما بعد هذه الأدوات في صورة المستثنى بإلا، أو لأنه لو برز للزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى، فابن الصائغ يقول: وإنما الاسم فالتزم إضماره؛ لأنه لو ظهر فصلهما من المستثنى، وجعل قصد الاستثناء؛ تقول: قاموا ليس زيداً، ونحو: **﴿يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خَلْقٍ لَيْسَ الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ﴾** (١)، المعنى: إلا الخيانة والكذب؛ والتقدير: ليس بغض خلقه الخيانة والكذب (٢).

ولكنهم يختلفون حول هذا المقدر فأغلبهم يقدرون ضميراً، وهذا الضمير إما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سبويه والتقدير: ليس هو، أي: القائم.

أو عائد على البعض المدلول عليه بـكله السابق عند جمهور البصريين، فتقدير: قاموا ليس زيداً؛ ليس هو أي بعضهم، فهو نظير **﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾** بعد **﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾**.

(١) الحديث في المعجم الكبير للطبراني ١٤٠/١٣، رقم ١٣٨١٥، وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٩٣/١ برقم (٣٢٩)، وقال: فيه عبيد الله بن الوليد؛ وهو ضعيف.

(٢) الملحّة في شرح الملحّة ٤٧١/١ وكذلك ذكر كثير من العلماء ينظر شرح الأسموني ٥٢٢/١ وحاشية الصبان ٢٣٩/٢.



أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمننا عند الكوفيين والتقدير: ليس هو أي: ليس قيامهم قيام زيد، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه^(١).

أما صاحب البسيط وابن مالك فلم أجد من ينتصر لهما غير ما سبق ودافع به المرادي من حمل الكلام على غير مراده، وهذا الدفع غير قوي؛ لأن كلام ابن مالك أكثر وضوحاً وصراحة في قوله: "واسمهما (بعض) مضاف إلى ضمير المستثنى منه لآزم الحذف" في حذف الاسم وليس تقدير الضمير، بخلاف قوله الآخر الذي كان مجعلاً، ومعروف أن المجمل يحمل على المفصل، لا العكس.

من هنا يمكن أن نقول بأن ابن هشام كان محقاً في أن هذا الكلام هو وهم من ابن مالك.

المسألة الثامنة: وهم عدم تصدر (كم) محيئها فاعلاً

يقول ابن هشام: "ومن الوهم في لوجوب تصدر بعض الألفاظ ومنها (كم) قول ابن عصفور في «أفلم يهد لهم كم أهلكتنا»^(٢) إن (كم) فاعل (يهد) فإن قلت: خرجه على لغة حكاها الأخفش هي أن بعض العرب لا

(١) ينظر ارتشاف الضرب ١٥٣٨، والمساعد ٥٨٧/١، والمقاصد الشافية ٤٠٦/٣، وشرح التصريح على التوضيح ٥٦١/١ وشرح الأشموني ٥٢٢/١.

(٢) طه: ١٢٨.

يَلْتَزِمُ صَدْرِيَّةَ كَمِ الْخَبْرِيَّةِ^(١) قُلْتُ: قَدْ اعْتَرَفَ بِرَدَائِعِهَا فَتَخْرِيجُ التَّنْزِيلِ
عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ رَدَاءَةٌ وَالصَّوَابُ أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْتَتَرٌ^(٢) رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَيْ: أَوْ لَمْ يَبَيِّنِ اللَّهُ لَهُمْ أَوْ إِلَى الْهَدَى^(٣).

يَشِيرُ ابْنُ هِشَامٍ إِلَى أَنَّ دَعْوَى وَقُوعِ (كَمِ) فَاعِلًا هُوَ خُرُوجُ عَنْ
فَصِيحِ الْكَلَامِ، فَفِيهِ إِخْرَاجُ لـ (كَمِ) الْخَبْرِيَّةَ عَنْ تَصَدُّرِهَا، وَهَذَا غَيْرُ
مَقْبُولٍ، حَتَّى وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ بَعْضُ لُغَاتِ الْعَرَبِ تَجِيزُ ذَلِكَ كَاللُّغَةِ الَّتِي
رَوَاهَا الْأَخْفَشُ فِي نَحْوِ: مَلَكْتَ كَمِ عَبِيدٍ، فَهَذِهِ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ بِشَهَادَةِ
الْأَخْفَشِ، فَلَا يُخْرَجُ عَلَيْهَا كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، خَاصَّةً إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَجْهٌ
صَحِيحٌ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ رَاجِعٌ إِلَى اللَّهِ
سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَيْ: أَوْ لَمْ يَبَيِّنِ اللَّهُ لَهُمْ أَوْ إِلَى الْهَدَى.

(١) ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مَغْنِيِّ اللَّيْبِيبِ: ٢٤٤ مَا أَوْرَدَهُ الْأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِهِمْ
أَنَّهُ يَقُولُ (مَلَكْتَ كَمِ عَبِيدٍ) وَلَمْ أَتِمَّكَنْ مِنْ تَوْثِيقِ كَلَامِ الْأَخْفَشِ.

(٢) ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ هُنَا قَوْلًا ثَالِثًا - وَقَدْ ضَعَفَهُ - هُوَ أَنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ جَعَلَ
جُمْلَةً (كَمِ أَهْلَكْنَا) هِيَ الْفَاعِلُ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ:
تَفَاعَلَ (أَفْلَمْ يَهْدِ) الْجُمْلَةُ بَعْدَهُ يَرِيدُ: أَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ هَذَا بِمَعْنَاهُ وَمُضْمُونُهُ.
تَفْسِيرُ الزَّمَخْشَرِيِّ ٩٦/٣.

(٣) مَغْنِيُّ اللَّيْبِيبِ: ٧٦٨، وَأَشَارَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ مَغْنِيِّ اللَّيْبِيبِ: ٢٤٤.
إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُصْقُورٍ فِي «أَفْلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمِ أَهْلَكْنَا» إِنَّ كَمِ فَاعِلٌ
وَوَسْمُهُ بِأَنَّهُ مَرْثُودٌ بِأَنَّ كَمِ لَهَا الصَّدْرُ. وَنَقَلَ الْأَلُوسِيُّ كَلَامَ الْمَغْنِيِّ فِي
رُوحِ الْمَعَانِي ٥٨٧/٨.

وهذا الإعراب الذي نسبته ابن هشام لابن عصفور هو ما قال به
الفراء حيث قال: " وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾^(١) (كم) في موضع
رفع بـ (يَهْدِ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَوَلَمْ تَهْدِهِمُ الْقُرُونُ الْهَالِكَةُ^(٢).

ودفع كلام الأخفش الذي يجيز ذلك فقال: "وزعم الأخفش أنها لا تلزم
الصدر؛ لأنها في معنى (كثير) وهو لا يلزم الصدر؛ لأنك إذا قلت: كم
غلام ملك، فمعناه: كثير من الغلمان ملك، و(كثير) لا تلزم الصدر،
فكذلك ما في معناه، فيجيز: وأنت كم غلام ملك. وهذا فاسد؛ لأن العرب
لم يسمع منها إلا أن يُجعل صدراً، فيمكن إن لحظت في ذلك الحمل على
(رُبَّ) كما قالوا، لأنها تلزم الصدر بإجماع^(٣).

وتناول المعربون قول الفراء بالرفض لفقد (كم) لصدارتها، فقال
مكي: "وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (كم) هُوَ فَاعِلٌ (يَهْدِ) وَهُوَ غَلَطٌ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، لَأَنَّ

(١) السجدة: ٢٦.

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٣٣) وقد اختلف إعراب الفراء لـ (كم) في
آية طه (أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا) حيث أعربها مفعولاً فقال: "وقوله:
(أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ) يبين لهم إذا نظروا (كَمْ أَهْلَكْنَا) و(كم) في موضع نصب

لا يكون غيره. ١٩٥/٢

ونقل أبو حيان قول الحوفي في هذه المسألة فقال: " وَقَالَ الْحَوْفِيُّ: قَالَ
بَعْضُهُمْ هِيَ {كم} فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ فَاعِلٍ (يَهْدِ) وَأَنْكَرَ هَذَا عَلَى قَائِلِهِ
لَأَنَّ كَمْ اسْتِفْهَامٌ لَا يَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَهَا أَنْتَهَى. وَلَيْسَتْ كَمْ هُنَا اسْتِفْهَامًا
بَلْ هِيَ خَبَرِيَّةٌ. الْبَحْرُ الْمَحِيطُ فِي التَّفْسِيرِ (٧/ ٣٩٦)

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٢/ ١٠٩)



(كم) لها صدر الكلام، ولا يعمل ما قبلها فيها إنما يعمل فيها ما بعدها
كأي في الاستفهام، والعامل في (كم) الناصب لها عند البصريين
(أهلنا)^(١).

ولم يكن تضعيف العلماء مقتصرأ على مخالفة تصدر (كم)، بل نجد
العلماء يذكرون قراءة بالنون في (نهد) ولا خلاف في أن الفاعل حينئذ
ضمير عائد على الله سبحانه، فمن باب توافق القراءات يجب تقدير
الفاعل في القراءة الأولى ضميراً يعود على الله سبحانه يقول أبو جعفر
النحاس: «وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي وقتادة ﴿أو لم نهد لهم﴾ بالنون
فهذه قراءة بيّنة»^(٢).

وبالعودة إلى كلام ابن هشام نجده قد تجاهل نسبة الرأي إلى الفراء
مع أنه أول من قال بذلك، ونسبه إلى ابن عصفور نعم اختلف موطن
الاستشهاد بين كلام الفراء الذي أعرب آية السجدة، وكلام ابن هشام
الذي نسبته إلى ابن عصفور في آية طه، ولكن إعراب الموطنين واحد،
وكذلك وجدنا في كلام ابن عصفور ما يخالف هذا الرأي، لذا كان الأولى
به أن يشير إلى الفراء.

(١) مشكل إعراب القرآن: ٤٧٤/٢، وكذلك قال النحاس ينظر إعراب
القرآن ٢٠٤/٣.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/٣ وتتنظر القراءة في البحر المحيط ٧/
٣٩٦، منسوبة كذلك إلى ابن عباس، وقد أشار في آية السجدة أنها
تتفق مع آية طه قراءة وإعراباً وتفسيرا ينظر ٤٤١/٨. أما الفراء
فنسب قراءة النون في آية طه لعبد الله، يعني ابن مسعود ينظر معاني
القرآن ١٩٥/٢



وعلى كل فمجيء (كم) فاعلاً خلاف ما توافق عليه جمهور النحويين
من لزوم تصدر (كم) وفي الحكم بأن الفاعل ضمير - سواء عاد على الله
- سبحانه - أم عاد على الهدى - مندوحة عن ادعاء مخالفة المشهور
من كلام النحويين.

المسألة التاسعة : ادعاء توهم مكى بتعريف التمييز

يقول ابن هشام : "ومن الوهم في {تعريف التمييز} قول مكى في
قراءة ابن أبي عبلة **﴿فَأَنَّهُ أَثَمَ قَلْبُهُ﴾** ^(١) بالنصب إن (قلبه تمييز)
والصواب أنه مشبه بالمفعول به كحسن وجهه أو بدل من اسم إن ^(٢).

(١) البقرة: ٢٨٣، وهذه القراءة مختلف في ضبطها ففي كلام ابن هشام أن
(أثم) فيها اسم فاعل و(قلبه) بالنصب ونجد في كلام أبي حيان ما
يشير إلى قراءتين فيقول: "وَقَرَأَ قَوْمٌ: قَلْبُهُ، بِالنَّصْبِ، ونسبها ابن
عطية إلى ابن أبي عبلة"، وهي ما توافق فيه مع ابن هشام، ثم يشير
في الموضع نفسه إلى قراءة يكون (أثم) فيها فعلاً ماضياً مضعف
العين، فيقول: "وَنَقَلَ الزَّمْخَشَرِيُّ وَغَيْرُهُ: أَنَّ ابْنَ أَبِي عَبْلَةَ قَرَأَ: أَثَمَ
قَلْبُهُ، بَفَتْحِ الهمزة والتاء والميم وتشدِيدِ التاء، جعله فعلاً ماضياً. وقلبه
بَفَتْحِ الباء نصباً على المفعول بأثم، أي: جعله أثماً. ينظر المحرر
الوجيز ١/٣٨٨، الكشف ١/٣٣٠، البحر المحيط ٢/٧٤٦، ٦٤٧، الدر
المصون ٢/٦٨٦.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٧٤٥)

يشير ابن هشام إلى أن مكى توهم صحة مجيء التمييز معرفة فأعرب كلمة (قلبه) تمييزاً ، في حين نجد التمييز لا يكون إلا نكرة. ويبدو أن ابن هشام لم يدقق النسبة؛ حيث إن مكى وإن كان قد نكر هذا الإعراب في مشكله إلا أنه قد نسبته إلى أبي حاتم^(١)، بل لم يكتف بذلك، وإنما استبعد هذا الإعراب فقال: "وأجاز أبو حاتم نصب (قلبه) بآثم، ثم نصبه على التفسير، وهو بعيد لأنه معرفة"^(٢).

ولم يكن مكى وحده من نسب هذا القول لأبي حاتم حيث سبقه في النسبة أبو جعفر النحاس حيث يقول: "وأجاز أبو حاتم (قلبه) بآثم قلبه في المصدر. قال: أبو جعفر: وقد خطئ أبو حاتم في هذا لأن (قلبه) معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يقال: أنت عربي قلبه"^(٣).

ويبدو أن ابن هشام نقل عن ابن عطية وأبي حيان اللذان سبقاه بهذا النسبة في تفسيرهما، حيث يقول أبو حيان: "وقرأ قوم: قلبه، بالنصب، ونسبها ابن عطية إلى ابن أبي عتبة. وقال: قال مكى: هو على التفسير يعني التمييز، ثم ضعف من أجل أنه معرفة. والكوفيون يجيزون مجيء التمييز معرفة"^(٤).

- (١) لم أتمكن من توثيق قوله من مؤلفاته.
- (٢) مشكل إعراب القرآن لمكى (١/ ١٤٦)
- (٣) إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٤٠)
- (٤) البحر المحيظ ٢/ ٧٤٦، وينظر قول ابن عطية في المحرر الوجيز ٣٨٨/١.



وهذا الإعراب الذي ذهب إليه أبو حاتم لم يبتدعه، بل هو مذهب فريق من النحويين وهم الكوفيون وابن الطراوة.

فالمحققون ينسبون إليهم صحة مجيء التمييز معرفة مستشهدين بالشعر والنثر، أما الشعر فقوله : -
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ... صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو^(١)

فالنفس هنا معرفة وهي عندهم تمييز، وكذلك قوله :-
علام ملئت الرغب والحرب لم تقد ... لظاها ولم تستغل البيض^(٢) والشعر^(٣)

فالرعب تمييز معرفة، أما البصريون فيجعلون (أل) زائدة فلم تخرج الكلمتين عن التنكير.

وفي النثر قولهم : سفه زيد نفسه، وألم رأسه، فنفسه ورأسه تمييز، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾^(٤) وقد تحدث الفراء عن إعراب معيشتها فقال: "ونصبك المعيشة من جهة قوله ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾"^(٥) إنما المعنى والله أعلم - أبطرتها معيشتها كما تقول: أبطرك مالك وبطرتها، وأسفحك رأيك فسفهته. فذكرت المعيشة لأن الفعل كان لها في الأصل، فحوّل إلى ما أضيفت إليه. وكان نصبه كنصب

(١) من الطويل قائله رشيد اليشكري يهجو قيس بن مسعود اليشكري ينظر

شرح التسهيل ٣٨٦/٢، همع الهوامع ٣٤٤/٢ جامع الدروس العربية

١٢٥/٣.

(٢) من الطويل ينظر شرح التسهيل ٣٨٦/٢، بلفظ (على مه... همع

الهوامع ٣٤٤/٢ جامع الدروس العربية ١٢٥/٣.

(٣) القصص من آية : ٥٨ .

(٤) البقرة من آية : ١٣٠ .



قوله «فإن طين لكم عن شيء منه نفساً»^(١) ألا ترى أن الطبيب كل للنفس، فلما حوّلته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة للنفس معنى الطبيب^(٢).

والبصريون يجعلون هذه الأسماء المعرفة بالإضافة منصوبة على التشبيه بالمفعول به أو على إسقاط الجار أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها^(٣).

والقول بتعريف التمييز ضعيف؛ لأن هذه الشواهد كلها تحتل التأويل فهناك مندوحة عنه بحمل (أل) على الزيادة أو إعراب الكلمة مشبهة بالمفعول به أو على نزع الخافض.

ولكن كان الأحرى بابن هشام أن يراعي أمرين: —

أولهما : ألا يرمي قولاً قال به الكوفيون وبعض النحويين بالوهم، وكان يكفي أن يسمه بالضعف؛ لأن الوهم يشعر بالغفلة وقلة الدراية. ثانياً : أن يتثبت من القائل بهذا الإعراب فقد تبين أن مكي ناقل لهذا القول، بل ومعارض عليه، فلم يخرج عن رأي الأكثرية.

(١) النساء : ٤

(٢) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٠٨ ولم أتمكن من توثيق قول ابن الطراوة من مؤلفاته فلم أعثر على أي منها.

(٣) ينظر في ذلك شرح التسهيل ٢ / ٣٨٥، شرح ابن عقيل ١ / ١٨٣ مع

الهوامع ٢ / ٣٤٤ حاشية الصبان ١ / ٢٦٥، جامع الدروس العربية ٣ / ١٢٥، المدارس النحوية : ٢٩٧.

مسألة العاشرة: وهم جواز تحرد لفظ التوكيد (جميع) من ضمير المؤكد

يقول ابن هشام: "وإنما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم، ومن ثم كان مردودا قول الهروي في الذخائر تقول جاء القوم جميعا، على الحال وجميع على التوكيد، ويجب اتصالهن بضمير المؤكد؛ فليس منه: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾^(١)؛ خلافا لمن وهم ... بل (جميعا) حال"^(٢).

فهو يشير إلى وهم إعراب (جميعا) توكيدا لـ (ما) ولم ينسب هذا القول لأحد معين اللهم إلا إشارة في موضع آخر من كلامه -تناول فيه القضية ذاتها- أنه من معاصريه حيث يقول: "ومن ثم كان مردودا ... قول بعض من عاصرناه في قوله تعالى ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾ إن جميعا توكيد لـ (ما) ولو كان كذا لقليل: جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب أنه حال"^(٣).
ثم تتضح هذه الإشارة أكثر عند الشيخ خالد الأزهرى الذي صرح بهذا الذي عاصر ابن هشام فذكر أنه ابن عقيل الذي شرح الألفية فقال:

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٢٩٤)

(٣) مغني اللبيب : ٦٦٢.



قوله: (خلفاً لمن وهم) وهو ابن عقيل فإنه قال: إن (جميعاً) توكيد
لـ(ما) الموصولة الواقعة مفعولاً لـ(خلق)^(١).

ولكن لم أجد في كلام ابن عقيل في شرحه للألفية أو شرحه للتسهيل
ما يشير إلى هذا، بل نراه يذكر صراحة أن (جميعاً) تعرب حالاً ولا يجيز
الاستغناء عن الضمير الرابط بين لفظ التوكيد في (كل) و(جميع) وبين
المؤكد^(٢).

غير أن ابن هشام نفسه قد نسب مثل هذا القول صراحة للهروي -
وإن كان المثال مختلفاً - في كلامه السابق، وكذلك قوله: "ولا يجر
المؤكد من الضمير" ... ومن ثمَّ كان مردوداً قول الهروي في الذخائر:
تقول جاء القوم جميعاً، على الحال، و.. جميع، على التوكيد^(٣).

ولما كان كتاب الذخائر للهروي مفقوداً لم أتمكن من توثيق قوله،
ولكن نقل بعض المحدثين هذه النسبة له فقال: "ولما كان وجود الضمير
في ألفاظ التوكيد لازماً فقد ردَّ قول الهروي عندما أعرب (جميعاً) على
الحال في قولهم: جاء القوم جميعاً، وأعربها توكيداً في قولهم: جاء القوم

(١) شرح التصريح على التوضيح ١٣٤/٢، وقد نقل هذه النسبة -كذلك-

محقق أوضح المسالك الشيخ محيي الدين ٣/ ٢٩٤.

(٢) ينظر المساعد ٢/ ٢٥، ٣٧٨.

(٣) مغني اللبيب: ٦٦٢.

٢٢٢: بيانه بانه (٦)

جميع، فقد أعرب (جميعاً) في المثال الثاني تأكيداً مع خلوه من العائد، فكان مردوداً^(١).

ويتضح من خلال نصي ابن هشام الذي أثبت في أحدهما القول بتجريد لفظ التوكيد من الضمير العائد للهروي، وفي الآخر إعراب (جميعاً) في الآية تأكيداً لبعض معاصريه أنه أراد إثبات أن غير واحد من النحويين قد خالف القواعد هنا فنوع القول.

بل نجد النحويين يذكرون أن الفراء والزمخشري قد أجازا الاستغناء عن الضمير العائد إلى المؤكد، يعبر عن ذلك الأشموني في قوله: "ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة، خلافاً للفراء والزمخشري، ولا حجة في ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾ ولا قراءة بعضهم: ﴿إنّا كلّا فيها﴾^(٢) على أن المعنى: جميعه وكلنا، بل "جميعاً" حال "وكلّا" بدل من اسم "إن" أو حال من الضمير المرفوع من "فيها"^(٣).

(١) هو الدكتور حمزة النشري في كتابه الرابط وأثره في التراكيب في العربية : ١٤٦، ولم أتمكن من توثيق قول الهروي حيث لم أعر على كتاب الذخائر.

(٢) غافر: ٤٨ وقراءة النصب شاذة نسبها أبو حيان في البحر ٢٦٣/٩ لابن السميعة وعيسى بن عمران وكذلك فعل السمين الحلبي في الدر المصون ٤٨٧/٩.

(٣) شرح الأشموني ٣٣٧/٢ وأشار ابن هشام إلى ذلك في أوضح المسالك ٢٩٤/٣.

وجاء رأي الفراء في قوله: "وقوله: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَا﴾ رفعت (كل) فيها^(١)، ولم تجعله نعتاً لإِنَّا، ولو نصبتَه على ذلك، وجعلت خبر إِنَّا

أما الزمخشري فقال: "وقرى (كُلًّا) على التأكيد لاسم إن، وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إِنَّا كُلُّنَا. أو كُلُّنَا فِيهَا. فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلا» حالا قد عمل (فيها) فيها؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمه كما يعمل في الظرف متقدماً^(٢).

وأيا كان القائل فلا شك أن إعراب (جميعاً) حالاً أقوى وأقرب من إعرابه توكيداً، وكانت حجج ابن هشام التي ساقها والتي يوافقه فيها جمهور النحاة قوية، فالنحاس ينقل قول سيبويه في إعراب هذه الآية فيقول: " (هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ) ابتداء وخبر. (ما) في موضع نصب. (جميعاً) عند سيبويه نصب على الحال^(٣).

لذا كان ابن هشام محققاً حين رد القول بالتوكيد ووسمه بالوهم.

(١) معاني القرآن للفراء ٣/ ١٠.

(٢) الكشف ٤/ ١٧١.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٤١؛ وهو قول أجمع عليه أغلب المحققين مما لا يحتاج إلى نقل نصوصهم تأكيداً ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٩٦٩، مع الهوامع ٣/ ١٦٦، شرح التصريح على التوضيح ٢/ ١٣٤.

عطف البيان وجمود النعت

يشير ابن هشام إلى توهم اشتقاق عطف البيان فقال: **وَمِنْ التَّوْهِمِ بَيَانُ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ، وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّهُمَا أَجْرِيَا مَجْرَى الْجَوَامِدِ؛ إِذْ قَوْلُنَا: إِلَهٌ وَاحِدٌ وَمَلِكٌ عَظِيمٌ^(٢).**

ويشير إلى توهم جمود النعت فيقول: **وَمِنْ الْخَطَأِ فِي {ذَلِكَ} قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي نَحْوِ: مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ، إِنْ (الرَّجُلُ) نَعْتٌ^(٣).** كذلك قوله: **"وَمِنْ التَّوْهِمِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عُبَلَةَ {إِنْ ذَلِكَ لِحَقِّ تَخَاصُمِ أَهْلِ النَّارِ}^(٤) بِنَصْبِ (تَخَاصُمِ) إِنَّهُ صِفَةٌ لِلْإِشَارَةِ وَقَدْ مَضَى أَنَّ جَمَاعَةً مِنَ الْمُحَقِّقِينَ اشْتَرَطُوا فِي نَعْتِ الْإِشَارَةِ الْإِشْتِقَاقَ كَمَا اشْتَرَطُوا فِي غَيْرِهِ مِنَ النَعَوَاتِ، وَلَا يَكُونُ التَّخَاصُمُ أَيْضًا عَطْفَ بَيَانٍ لَأَنَّ الْبَيَانَ يَشْبَهُ الصِّفَةَ فَكَمَا لَا تُوصَفُ الْإِشَارَةُ إِلَّا بِمَا فِيهِ (أَلْ) كَذَلِكَ مَا يَعْطَفُ عَلَيْهَا"^(٥).**

(١) الناس: ٢، ٣ .

(٢) مغني اللبيب : ٧٤٢ .

(٣) السابق والصفحة

(٤) ص: ٦٤ . وينظر في نسبة القراءة لابن أبي عبلَةَ البحر المحيط ٧/

١٧١ .

مغني اللبيب : ٧٤٨ .



فابن هشام في النص الأول يرمي الزمخشري بالوهم؛ لأنه حكم
باشتقاق عطف البيان، فأعرب كلمة (ملك) وكذا (إله) عطفى بيان من
(رب) في رب الناس، ومع أن ابن هشام جعل الصواب أن يكونا نعتين،
إلا أنه التمس للزمخشري الحجة فقد يصح أن يجري اللفظان مجرى
الجوامد، فلم يأتيا في هذا السياق للوصف، بمعنى أن الكلام لم يأت
ليوضح رب الناس بأنه ملك الناس وإله الناس عن طريق الوصف، بل
جاء ليبين رب الناس عن طريق العطف، ومما يؤكد حمل هذين اللفظين
على الجمود أنه يمكن أن يوصفا كما في نحو: إله واحد وملك عظيم.
وجاء قول الزمخشري في تفسيره فقال: "فإن قلت: (مَلِكُ النَّاسِ إلهُ
النَّاسِ) ما هما من رب الناس؟ قلت: هما عطف بيان، كقولك: سيرة أبي
حفص عمر الفاروق. بين بملك الناس، ثم زيد بيانا بإله الناس، لأنه قد
يقال لغيره: رب الناس، كقوله: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ
دُونِ اللَّهِ﴾" (١).

ولا شك أن الوهم هنا ليس الخطأ في المسألة، وإنما هو مخالفة
لمذهب يراه ابن هشام هو الصواب، بل لا نقول بأنه مخالفة للمشهور
من مذاهب النحويين؛ فإذا كان النحويون - جميعاً - قد اتفقوا حول
جمود عطف البيان، واكتفى كثير منهم بذلك كما يفهم من قول ابن جني
حيث يقول: "ومعنى عطف البيان أن تقيم الأسماء الصريحة غير
المأخوذة من الفعل مقام الأوصاف المأخوذة من الفعل، تقول: قام أخوك

(١) الكشف (٤/ ٨٢٣) والآية من التوبة / ٣١.



محمد، كَقَوْلِكَ: قَامَ أَخُوكَ الظَّرِيفُ وَكَذَلِكَ رَأَيْتَ أَخَاكَ مُحَمَّدًا وَمَرَرْتَ بِأَخِيكَ مُحَمَّدًا^(١).

وكذلك يقول ابن الناظم: "المقصود من عطف البيان هو المقصود بالنعته، إلا أن الفرق بينهما أن النعت لابد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به وعطف البيان لا يكون إلا جامداً"^(٢).

فاتنا - مع ذلك - نرى كثيراً منهم يجيز مجيء المشتق عطف بيان إذا تنزل منزلة الجامد، فابن مالك يعرفه بقوله: "هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع وفي التوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته"^(٣).

ويوضح ابن عقيل ما كان بمنزلة الجامد بأنه الصفة فصار بالغلبة علماً كالصعق"^(٤).

ولم يخرج الزمخشري عن ذلك، من هنا وجدنا ابن هشام يلتمس للزمخشري ما التمس من إجراء ملك الناس وإله الناس مجرى الجامد. بل نجد في كلام المبرد ما يشير صراحة إلى مجيء المشتق عطف بيان بلا تأويل، اعتماداً على المعنى والمراد، فيذكر أن (الطويل) وهو وصف مشتق جاء عطف بيان فيقول: "ومن قال: يا زيد الطويل، قال: يا هذا الطويل، وليس بنعت لهذا، ولكنه عطف عليه، وهو الذي يسمى عطف البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيد، فخفت أن يلتبس الزيدان

(١) اللع في العربية لابن جني: ٩٠.

(٢) شرح ابن الناظم للألفية ٣٦٦.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٥.

(٤) ينظر المساعد ٢ / ٤٢٣.

على السَّمْعِ أو الزُّيُودِ قُلْتُ: الطَّوِيلُ وَمَا أَشْبَهُهُ؛ لتفصل بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ،
وَلَا تَذْكُرْ إِلَّا مَا يَخْصُهُ مِمَّنْ لَهُ مِثْلُ اسْمِهِ^(١).

بل لا يعجز القارئ في أي من كتب الإعراب أن يجد النعت وعطف
البيان يتناوبان المواضع مما يؤكد التقارب الشديد بين الوجهين فمثلاً
المعرف بأل بعد اسم الإشارة أو بعد (أي) - سواء كان جامداً أم مشتقاً
- يعربه أغلب المعربين إما نعتاً أو عطف بيان.

فمثال ما بعد اسم الإشارة ما ذكره مكي بقوله: "قوله {وَهَذَا النَّبِيُّ} رفعت النبي على النعت لهذا أو على البذل أو على عطف البيان"^(٢).
ومثال الواقع بعد (أي) ما أعربه النحاس كذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ حيث يقول: "الكَافِرُونَ نعت لأي أو عطف البيان"^(٣).
مما يشير إلى أن النعت وعطف البيان يقتربان كثيراً في خاصية
اللفظ عندهما، لذا لا نسلم بأن الزمخشري قد وهم وخالف الصواب، بل
مال إلى قول أيده كثير من النحاة، ولم يرفضه ابن هشام نفسه، لذا كان
وسمه هذا القول بالوهم أمراً مبالغاً فيه.

ولا يختلف الأمر كثيراً في نص ابن هشام الثاني فقد أشار فيه إلى
أنه من الوهم أن يعرب لفظ (الرجل) إذا جاء بعد اسم الإشارة نعتاً؛ لأن
(الرجل) جامد، والنعت لا يكون إلا بالمشتق، ولا نستطيع أن نحدد
بالضبط من قال بهذا القول؛ لكثرة من قال به، مما جعل ابن هشام ينسبه
لكثير من النحويين.

(١) المقتضب ٤ / ٢٢٠

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ١٦٢.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٥ / ١٩٠)



وكذلك النص الثالث يشير فيه إلى حالة تطبيقية لهذا الوهم حيث أعرب الزمخشري كلمة (تخاصم) في حال النصب بأنها نعت، مع أنها مصدر فهي اسم جامد.

وقد جاء كلام الزمخشري في تفسيره حيث يقول: "تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ وقرئ بالنصب على أنه صفة لذلك، لأن أسماء الإشارة توصف بأسماء الأجناس" (١).

والنحويون منقسمون إلى فريقين الأول يشترط في النعت أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق، ولا يجوز النعت بالجامد بلا تأويل، وممن قال بذلك ابن يعيش حيث يقول: "ويفارق عطف البيان النعت في أوجه الأول أن النعت بالمشتق أو ما تنزل منزلته، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنه يكون بالجوامد..." (٢).

ويتفق معه ابن عقيل فيقول: "لا ينعت إلا بمشتق لفظاً أو تأويلاً... والمؤول بالمشتق كاسم الإشارة نحو مررت بهذا أي المشار إليه وكذا ذو بمعنى صاحب والموصولة نحو مررت برجل ذي مال أي صاحب مال والمنتسب نحو مررت برجل قرشي أي منتسب إلى قریش" (٣).

وذهب فريق ثانٍ إلى جواز النعت بالجامد منهم ابن الحاجب فيقول: "ولا فرق بين أن يكون {أي النعت} مشتقاً وغيره، إذا كان وضعه لغرض

(١) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٤/ ١٠٣)

(٢) شرح المفصل ٣/ ٧٢ بتصرف يسير.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٣/ ١٩٥.



المعنى عموماً كقولنا تميمي وذو مال، أو خصوصاً كمررت برجل أي رجل، ومررت بهذا الرجل، وبزيد هذا^(١).

وأشار الصبان إلى أن هذا القول منسوب لجمع من المحققين بجانب ابن الحاجب فقال: "قوله: "وانعت بمشتق إلخ" المتبادر منه أنه يشترط في النعت كونه مشتقاً أو مؤولاً به وهو رأي الأكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب إلى عدم الاشتراط وأن الضابط دلالة على معنى في متبوعه كالرجل الدال على الرجولية قاله الدماميني^(٢).

وسواء كان المذهب الأول أقوى من الثاني أم يتساوى معه - فإني لست بصدد الترجيح بينهما - فإن الوجهين لهما ما يعرضهما ولهما أنصارهما من كبار النحويين، فالزعم بتوهم من قال بمجيء الجامد نعتاً هو تحامل وادعاء كان ابن هشام أولى به أن ينأى عنه.

(١) شرح الرضي على الكافية (المتن) ٩٧٣/١ ط جامعة الإمام (ت يحيى مصري)

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٩٠/٣ ولم أتمكن من توثيق نص الدماميني.



المسألة الثانية عشرة: وهم بعضهم في تنكير عطف البيان

ومن الوهم في {تنكير عطف البيان} قول جماعة في صديد من ماء صديد^(١) وفي طعام مساكين من {كفارة طعام مساكين}^(٢) فيمن نون {كفارة} إنها عطف بيان، وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات^(٣).

يشير هنا ابن هشام إلى أن جماعة لم يسمها قد حكموا بتنكير عطف البيان ولحقهم الوهم في ذلك، وهذه الجماعة منها الزمخشري، الذي أشار إلى هذا الإعراب بقوله: "فإن قلت: ما وجه قوله تعالى {من ماء صديد}؟ قلت: صديد عطف بيان لماء، قال: ويسقى من ماء، فأبهمه إبهاماً، ثم بينه بقوله: صديد"^(٤).

(١) إبراهيم من آية : ١٦، تتمتها {مَنْ وَرَأَاهُ جَهَنَّمَ وَيُسْقَى مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ}

(٢) المائدة من الآية : ٩٥ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٧٤٣)

(٤) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (٢/ ٥٤٦)



وهذا الوهم سببه عند ابن هشام ليس الخطأ البين في المسألة أو البعد عن صواب القول، بل لأنهم خالفوا مذهب البصريين الذين أنبأوا وقوع عطف البيان نكرة، في حين نجد الكوفيين يجيزون ذلك^(١).

ولم يكن الزمخشري وحده هو الذي وافق الكوفيين بل أيدهم قبله الزجاج^(٢) والفارسي وابن جني^(٣) وبعده العكبري وابن مالك الذي عطف بقوله: "وهو الصحيح"، وكثير من المحققين^(٤).

(١) لا يكاد يوجد كتاب في النحو إلا وأشار إلى هذا الخلاف وسرى بعض النصوص والإحالات لاحقا.

(٢) يقول الزجاج في إعراب (سنين) في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ الكهف ٢٥: "جائز أن يكون (سنين) نصبا وجرا... ويكون نصب (سنين) عطفًا على (ثلاث) عطف بيان" معاني القرآن وإعرابه ٢٧٨/٣ باختصار.

(٣) لم أتمكن من توثيق قول الفارسي وابن جني من كتبهما، ولكن أشار إليهما أبو حيان في البحر المحيط ٦/ ٤١٩ وخالد الأزهرى في شرح التصريح ٢/ ١٤٨ والأشموني في شرحه للألفية ٢/ ٣٥٧.

(٤) جاء رأي العكبري في الباب في علل البناء والإعراب ١/ ٤٠٩، حيث يقول في تعريف عطف البيان: "وَهُوَ أَنْ تَجْزِيَ الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةَ مَجْزَى الْمَشْتَقَّةِ فِي الْإِيضَاحِ إِذَا كَانَ الثَّانِي أَعْرَفَ مِنَ الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ مَرَزْتُ بِزَيْدٍ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِذَا كَانَ بِالْكُنْيَةِ أَعْرَفَ وَبِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ إِذَا كَانَ الْأِسْمُ أَعْرَفَ وَلَيْسَ هُوَ هَهُنَا بِبَدَلٍ لِأَنَّهُ كَالْمَوْصُوفِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْثِيرِ وَجَمِيعَ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي الصِّفَةِ وَلَيْسَ الْبَدَلُ كَذَلِكَ" وينظر المتبع في شرح اللمع ٢/ ٤٢٢.



بل نجد ابن هشام نفسه يعرض لهذه المسألة في موضع آخر من كلامه وقد صرح بأنها مسألة خلافية ولكل قول أنصاره، يقول: "عطف البيان؛ وهو "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه؛ إن كان معرفة؛ وتخصيصه إن كان نكرة".

والأول: متفق عليه، ... والثاني: أثبتته الكوفيون وجماعة وجوزوا أن يكون منه: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ}، فيمن نون كفارة، ونحو: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ}، والباقون: يوجبون في ذلك البدلية، ويخصون عطف البيان بالمعارف^(١).

فابن هشام في هذا النص يعرف عطف البيان بأنه تابع يشبه الصفة فيوضح متبوعه إن كان معرفة أو يخصصه إن كان نكرة. لذا نجد ابن هشام في هذه المسألة لا يختلف عن سابقتها في تحامله على المخالف، فقد رماه بالوهم، في حين أن المسألة خلافية، وكلا

وجاء رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣. حيث يقول: "والترزم بعض النحويين تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان. وكلام الزمخشري في المفصل يوهم ذلك، وقد جعل في الكشف "صدیدا" من: {وَيُسْقَى مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} عطف بيان فعلم أنه لا يلتزم فيه التعريف. وهو الصحيح".

كذلك ابن الناطم الذي ذهب إلى أبعد من كون هذا القول هو الصحيح حيث حكم على قول من منع ذلك بأنه (ليس بشيء؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالنكرة كما تقبل التوضيح بالمعرفة) وقد استشهد بالآيتين السابقتين في نص ابن هشام، ينظر شرح ابن الناطم للألفية: ٣٦٧. (١) أوضح المسالك ٣/ ٣١٠ وينظر كذلك شرح شذور الذهب: ٥٦٠.

المسألة الثالثة عشرة : وهم كثير من النحويين مجيء الفعل بعد إذا الفجائية

يقول ابن هشام: "ومن الوهم في ذلك {أي لزوم مجيء الاسم} بتحويل كثير من النحويين الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته^(١) مع قوله فيها في بحث الظروف: "وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها"^(٢).

يشير ابن هشام إلى أن كثيرا من النحويين توهم صحة مجيء الفعل بعد (إذا) الفجائية، بقولهم في (زيد) في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، إنه مشغول عنه، بمعنى أنه كان مفعولا للفعل (يضرب) لكن لما تشغل الفعل بضميره جاز رفع الاسم، ونصبه.

وقد أشار ابن هشام في موضع آخر إلى هذه المسألة، ووصف القول بالرفع بأنه الأصح، وإن لم يصف نصب الاسم بعد (إذا) المفاجأة بالوهم.

- (١) قال ابن الحاجب في باب الاشتغال: "ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كأما مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة". ينظر المتن في شرح الكافية للرضي ٥٣٩/١، تح حسن حفظي، ط جامعة الإمام (السعودية)، وينظر نصه في الظروف ٤٢٢/٢، وهو منقول بلفظه.
- (٢) مغني اللبيب: ٧٦٠.



فقال: "يجب رفع الاسم إذا وقع بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو"^(١).

وجواز تقدير الفعل بعد (إذا) فيكون الاسم منصوباً قول أجازته كثير من النحويين، حتى نسبته بعضهم إلى سيبويه، يشير إلى ذلك المرادي فيقول: "أما (إذا) ففي اسم الاشتغال بعدها مذهب: جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، ووجوب رفعه؛ "لأنها" لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر"^(٢).

والمرادي فهم رأي سيبويه من قوله: "ولـ (إذا) مواضع أخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسن"^(٣).

فقول سيبويه {يحسن ابتداء الاسم} يفهم منه جواز غيره وهو النصب.

وهناك قول للأخفش^(٤) وابن عصفور يجيز مجيء الفعل بعد (إذا) الفجائية إذا اقترن الفعل بقَد، يقول ابن عصفور: "إذا فصل بين الاسم

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٤٩)

(٢) توضيح المقاصد: ٢/ ٦١٤. وأشار إلى ذلك السيوطي في الهمع: ٣/ ١٣٧.

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ١٠٧)

(٤) أشار أبو حيان في البحر ٦/ ٢٤٠ ط دار الكتب العلمية، إلى أن كلام الأخفش جاء في كتابه الأوسط فقال: "نصّ الأخفش في الأوسط على أن الجملة المصحوبة بقَد تليها وهي فعلية تقول: خرجت فإذا قد =



القولين لهما أنصارهما وحججهما وشواهدهما، فلا وجه لادعاء الوهم الذي يوحى بالغفلة وعدم تحقيق المسألة.

المسألة الثالثة عشرة : وهم كثير من النحويين مجيء الفعل بعد إذا الفجائية

يقول ابن هشام: "ومن الوهم في ذلك {أي لزوم مجيء الاسم} تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في كافيته^(١) مع قوله فيها في بحث الظروف: "وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها"^(٢).

يشير ابن هشام إلى أن كثيرا من النحويين توهم صحة مجيء الفعل بعد (إذا) الفجائية، بقولهم في (زيد) في نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو، إنه مشغول عنه، بمعنى أنه كان مفعولا للفعل (يضرب) لكن لما انشغل الفعل بضميره جاز رفع الاسم، ونصبه.

وقد أشار ابن هشام في موضع آخر إلى هذه المسألة، ووصف القول بالرفع بأنه الأصح، وإن لم يصف نصب الاسم بعد (إذا) المفاجأة بالوهم

(١) قال ابن الحاجب في باب الاشتغال: "ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها، كأما مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة". ينظر المتن في شرح الكافية للرضي ٥٣٩/١، تح حسن حفظي، ط جامعة الإمام (السعودية)، وينظر نصه في الظروف ٤٢٢/٢، وهو منقول بلفظه.

(٢) مغني اللبيب: ٧٦٠.



فقال: 'يجب رفع الاسم إذا وقع بعد ما يختص بالابتداء، كإذا الفجائية على الأصح، نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو' (١).

وجواز تقدير الفعل بعد (إذا) فيكون الاسم منصوباً قول أجازة كثير من النحويين، حتى نسبته بعضهم إلى سيبويه، يشير إلى ذلك المرادي فيقول: 'أما (إذا) ففي اسم الاشتغال بعدها مذهب: جواز نصبه وهو ظاهر كلام سيبويه، وجوب رفعه؛ "لأنها" لا يليها فعل ولا معمول فعل، وإنما يليها مبتدأ أو خبر' (٢).

والمرادي فهم رأي سيبويه من قوله: "ولـ (إذا) مواضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه. تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرت فإذا زيد يذهب، لحسن" (٣).

فقول سيبويه {يحسن ابتداء الاسم} يفهم منه جواز غيره وهو الت نصب.

وهناك قول للأخفش (٤) وابن عصفور يجيز مجيء الفعل بعد (إذا) الفجائية إذا اقترن الفعل بقَد، يقول ابن عصفور: "إذا فصل بين الاسم

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٢/ ١٤٩)

(٢) توضيح المقاصد: ٢/ ٦١٤. وأشار إلى ذلك السيوطي في الهمع: ٣/ ١٣٧.

(٣) الكتاب لسيبويه (١/ ١٠٧)

(٤) أشار أبو حيان في البحر ٦/ ٢٤٠ ط دار الكتب العلمية، إلى أن كلام الأخفش جاء في كتابه الأوسط فقال: "نص الأخفش في الأوسط على أن الجملة المصحوبة بقَد تليها وهي فعلية تقول: خرجت فإذا قد =

و العاطف بإذا لفجاءة فيجب الابتداء، إلا إن قرن العامل بقَد فيستوي
النصب والرفع^(١).

وقد نقل ذلك ابن هشام موجهاً رأيهما بأن دخول (قَد) على الفعل ميز
بين (إذا) الشرطية والفجائية، فقال: "وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ وَتَبِعَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ
يَجُوزُ فِي نَحْوِ: فَإِذَا زَيْدٌ قَدْ ضَرَبَهُ عَمْرُو، وَيَمْتَنِعُ بِدُونِ (قَد)، وَوَجْهُهُ
عِنْدِي أَنَّ التَّزَامَ الْأَسْمِيَّةَ مَعَ (إِذَا) هَذِهِ إِنَّمَا كَانَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ
الْشَّرْطِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْفَعْلِيَّةِ، فَإِذَا اقْتَرَنْتَ بِقَد حَصَلَ الْفَرْقُ بِذَلِكَ؛ إِذْ لَا
تَقْتَرِنُ الشَّرْطِيَّةَ بِهَا"^(٢).

أما ابن مالك فيصف قول من أجاز نصب الاسم بعد (إذا) الفجائية
بأنه مخالف لكلام العرب، فلا يجوز أن يلي (إذا) غير الاسم المرفوع؛
لأنها مختصة بالابتداء، يقول ابن مالك: "فلو نصب الاسم المذكور بعدها
لكانت الجملة التي وليتها فعلية، وذلك مخالف لاستعمال العرب. وقد غفل
عن هذا كثير من النحاة فأجاز النصب في : خرجت فإذا زيد يضربه
عمرو، ولا سبيل إلى جوازه."^(٣).

ضرب زيد عمراً وبنى على ذلك سألته الاشتغال خرجت فإذا زيد قد
ضربه عمرو، برفع زيد ونصبه".

(١) المقرب ٩٨/١.

(٢) مغني اللبيب : ٢٣٢.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية (٢/٦١٥، ٦١٦).



وقد رجح السيوطي القول بالرفع فقال: ويرجح الابتداء في نحو: خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو؛ لرجحان مرفوع الاسم بعد (إذا) وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة^(١).

ويشير الصبان إلى علة وجوب رفع الاسم بعد (إذا) بأن فيه تمييزاً بينها وبين (إذا) الشرطية التي يلزم بعدها الفعل، فيقول: 'ولا يليها في المفاجأة إلا الجملة الاسمية دفعا لالتباسها بالشرطية'^(٢).

وإذا كان مجيء الاسم بعد الفجائية يميز بينها وبين الشرطية التي يأتي بعدها الفعل فهذا ليس الفارق الوحيد بينهما حتى نضطر إلى رفض مجيء الفعل بعد الفجائية للتفريق بينهما، فالسياق والمعنى مختلف مع كليهما ويستطيع كل سامع أن يميز بين الاثنين.

بل نجد الشرطية يأتي بعدها الاسم - وإن كان الفعل مقدرا عند البصريين^(٣) - كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾^(٤)، مما يؤكد أن مجيء الاسم بعد الفجائية ليس مقصورا عليها دون أختها.

(١) مع الجوامع (٣ / ١٣٧)

(٢) حاشية الصبان ٢ / ٣٨٨، وهو ما أشار إليه ابن هشام في مغني اللبيب: ٢٣٢.

(٣) أوجب البصريون تقدير الفعل وأجاز الكوفيون والأخفش أن يكون المرفوع مبتدأ، ينظر الكتاب لسيبويه (١ / ١٠٧) تأويل مشكل القرآن لمكي ٢ / ٧٩٢، مغني اللبيب : ٧٥٧، شرح الرضي على الكافية ١٨٧/٣.

(٤) التكويز : ١ .

مما سبق يتضح أن المسألة خلافية وأن هناك عدداً من النحاة قد أجاز النصب مع الرفع، وابن هشام يعرض في غير موضع لذلك ويشعر كلامه بأن دعوى مجيء الفعل بعد (إذا) وبالتالي نصب الاسم هو قول مع ضعفه له ما يقويه، فليس بوهم كما ذكر في كلامه الأول.

المسألة الرابعة عشرة : وهم عطف الاسمية على فعل الشرط

يقول ابن هشام: "وَمَنْ الْوَهْمُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾^(١) بَعْدَ مَا جَزَمَ بِأَنْ (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ مَعْطُوفَةً عَلَى كَانَ وَمَا بَعْدَهَا، وَيُرَدُّ أَنْ جُمْلَةُ الشَّرْطِ لَا تَكُونُ اسْمِيَّةً فَكَذَا الْمَعْطُوفُ عَلَيْهَا عَلَى أَنَّهُ لَوْ قَدَّرَ (مَنْ) مَوْضُوعَةً لَمْ يَصِحْ قَوْلُهُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ فِي الْخَبَرِ إِذَا كَانَتْ الصَّلَةُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً لِعَدَمِ شَبْهِهِ حِينَئِذٍ بِاسْمِ الشَّرْطِ"^(٢).

فابن هشام يشير إلى توهم بعض النحاة - ولم يسمه^(٣) - جواز عطف الجملة الاسمية على فعل الشرط وهذا غير جائز؛ لأن العطف على نية

(١) البقرة : ١٩٦.

(٢) مغني اللبيب : ٧٥٩.

(٣) صرح أبو حيان في تفسيره ط العلمية ٨٤/٢ بأن هذا قول العكبري، وسيأتي نصه لاحقاً، وإن كنت لم أجد ذلك النص في مؤلفات العكبري، وربما عدل ابن هشام عن التصريح باسمه لذلك، كل ما جاء في إملاء ما من به الرحمن ٨٥/١ قوله: "(فقدية) في الكلام حذف



تكرار العامل، وهذا لا يتأتى هنا؛ لأن العامل وهو أداة الشرط لا تباشر الجملة الاسمية.

بل يؤكد ابن هشام أن هذا العطف وهم، حتى لو افترض أن (من) موصولة؛ لأن جملة الصلة حينئذ ستكون اسمية ولا تدخل الفاء على خبر الموصول إذا كانت صلته اسمية، كذلك لا نستطيع أن ندعي هنا أن (من) الموصولة مشربة معنى الشرط؛ لبعدها عنه بمجيء الجملة الاسمية في الصلة.

وبتصفح كلام العلماء يستشعر القارئ أن عطف الجملة الاسمية على فعل الشرط هو من الوهم بمكان، فالنحويون مختلفون بداية حول عطف الجملة الاسمية على الفعلية من غير وجود الشرط.

ففرق منعه لاختلاف الجملتين كما يفهم من كلام ابن جني الذي عرض لقول الشاعر:-

عاضها الله غلاماً بعد ما ... شابت الأصداع والضررس نقد^(١)

تقديره فخلق فعلية فدية (من صيام) في موضع رفع صفة للفدية، و (أو) هاهنا للتخيير على أصلها. فالله أعلم بالنسبة.

(١) البيت من الرمل منسوب في لسان العرب وتاج العروس للذهلي مادة (نقد) وعُضْتَه، أي: أعطيته ونقد الضررس تأكله، ينظر إصلاح المنطق ٤٤/١، الحجة للفراسي ١١٢/٣، تهذيب اللغة (نقد) شرح شواهد المغني للبغدادي ٦٥/٧، المعجم المفصل لشواهد العربية ١٦٦/٢.



وقال: "عطف جملة من مبتدأ وخبر على أخرى من فعل وفاعل".
أعني: قوله: "والضرس نقد" أي: ونقد الضرس^(١).

فتأويله الاسمية (والضرس نقد) بالفعلية (ونقد الضرس) إشارة إلى رفضه عطف الاسمية على الفعلية^(٢).

ونراه يعطل لامتناع العطف بقوله: "وحكم المعطوف أن يكون وفق المعطوف عليه، لأن العطف نظير التثنية، وليست الجملة المركبة من المبتدأ والخبر، وفق المركبة من الفعل والفاعل، فتعطف عليها"^(٣).

ويفهم ذلك أيضا من كلام أبي إسحاق الشاطبي الذي يشير إلى أن الاسم غير المشبه بالفعل لا يعطف على الفعل فيقول: "يجب ألا يعطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم؛ لأن عوامل الأسماء لا تطب الأفعال، ولا بالعكس، ومعاني الأسماء لا تقتضيها الأفعال، ولا بالعكس، فلا يصح عطف الشيء على ما ليس من جنسه ولا من شكله"^(٤).

وفريق ثان أجاز العطف بالواو فقط؛ لأن غير الواو يقتضي معن مشتركة غير مطلق الجمع تعلق الثاني بالأول كترتيب حصول المعطوف بعد المعطوف عليه ونحوه، وهذا غير موجود مع الواو.

وقد ذهب إلى ذلك أبو علي الفارسي وصوبه ابن جني الذي يقول:
"... فإن قيل: ألسنت تجيز: قام زيد وأخوك محمد، فتعطف إحدى الجملتين

(١) الخصائص ٢/ ٧٣.

(٢) هذا ما فهمه ابن هشام من كلام ابن جني ينظر مغني اللبيب

(٣) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٣ وقد جاء كلامه هذا في العطف بغير الواو حيث سيأتي أنه يجيز العطف إذا كان بالواو.

(٤) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الوافية ٥/ ١٨٦.



على الأخرى وإن اختلفتا بالتركيب، فهلا أجزت أيضا مثل هذا في: خرجت فإذا زيد؟

فالجواب أنه قد يجوز مع الواو، لقوتها وتصرفها، ما لا يجوز مع الفاء من الاتساع، ألا ترى أنك لو قلت: قام محمد فعمرو جالس، وأنت تعطف على حد ما تعطف بالواو، لم يكن للفاء هنا مدخل، لأن الثاني ليس متعلقا بالأول، وحكم الفاء إذا كانت عاطفة، ألا تتجرد من معنى الإتيان والتعليق بالأول، كما تقدم من قولنا وهذا جواب أبو علي، وهو الصواب^(١).

وفريق ثالث أجاز العطف مطلقاً منهم الرضي الذي يقول: "ويجوز عطف الاسمية على الفعلية والعكس"^(٢).

كذلك نجد السيوطي يجيز العطف مطلقاً فيقول: "ويجوز عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس، نحو: قام زيد وعمرو أكرمه"^(٣).
وممن أيد ذلك القول ابن هشام الذي يقول: "أما عطف الاسمية على الفعلية، والعكس؛ فجائز على الراجح. ومن الحكم المأثورة: (للباطل

(١) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٧٤، ولم أتمكن من توثيق نص الفارسي، وإن كان كلام ابن جني عنه يغني عن ذلك، مما جعل ابن هشام ينقل عنه رأي الفارسي في مغني اللبيب ٦٣١.

(٢) شرح الكافية ١٠٤٧ ط جامعة الإمام السعودية.
(٣) معجم الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢٢٥ / ٣)



جولة ثم يضمنل^(١)؛ فالجملة المضارعة معطوفة على الجملة الاسمية قبلها^(٢).

هذا عن العطف مطلقاً، أما عطف الاسمية على جملة فعل الشرط فلم أجد أحداً أشار إلى جوازه، بل نجد أبا حيان يذكر قول العكبري ويسميه بالخطأ محتجاً بما كرره ابن هشام بعده، حيث يقول: "وأجاز أبو البقاء أن يكون (أو به أذى من رأسه) معطوفاً على (كان) ... وعلى هذا التقدير يكون ما قاله خطأ؛ لأن المعطوف على جملة الشرط يجب أن يكون جملة فعلية، لأن جملة الشرط يجب أن تكون فعلية، والمعطوف على الشرط شرط، فيجب فيه ما يجب في الشرط...^(٣).

من هنا كان ابن هشام محقاً في حكمه بالوهم على العكبري، اللهم إلا إذا كان العكبري يعتمد تقدير (كان) بعد حرف العطف، فيكون التقدير - والله أعلم - فمن كان منكم مريضاً أو كان به أذى من رأسه، وتكون حجة العكبري في عدم التصريح بهذا التقدير اعتماداً على أنه لا يتصور صحة العطف من غير هذا التقدير، فترك التصريح به اختصاراً.

(١) المثل في مجمع الأمثال رقم (٣٤٠٧) وجاء في النهاية في غريب الأثر لابن الأثير ٣١٧/١، ولسان العرب (جول) أنه حديث، وفي الجرح والتعديل ٣٢٩/١، قول منسوب إلى إسحاق بن راهويه.

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ٣٥٧)

(٣) البحر المحيط ط العلمية ٨٤/٢، وقد نقل السمين الحلبي قول أبي حيان بلفظه ملقباً إياه بالشيخ ينظر الدر المصون ٣١٦/٢.



المسألة الخامسة عشرة : توهم الزمخشري في إعراب (كافة)

يقول ابن هشام: "وتجوز الزمخشري الوجهين (أي الحال والتمييز) في ﴿ادخلوا في السلم كافة﴾^(١) وهم لأن (كافة) مختص بمن يعقل ووجهه في قوله تعالى ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾^(٢) إذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أي إرسالة كافة أشد لأنه أضاف إلى استغماله فيما لا يعقل إخراجهم عما التزم فيه من الحالية ووجهه في خطبة المفصل إذ قال محيط بكافة الأبواب، أشد وأشد لإخراجه إياه عن النصب البتة"^(٣).

يشير ابن هشام إلى أن الزمخشري توهم في إعراب كلمة (كافة) فقد أعربها عدة أوجه في عدة مواضع.

١- مجيئها حالاً من غير العاقل، ففي قوله تعالى: ﴿ادخلوا في السلم كافة﴾ اعتقد أنها تأتي لغير العاقل، حيث يقول الزمخشري: "ويجوز أن يكون (كافة) حالاً من السلم، لأنها تؤنث كما تؤنث الحرب"^(٤). فكونها حالاً من (السلم) يجعلها لغير العاقل، وهذا عند ابن هشام وهم؛ لأن (كافة) تختص بمن يعقل.

٢- مجيئها نعتاً فأخرجها عن الحالية، ففي قوله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا كافة للناس﴾ يقول الزمخشري: "إلا كافة للناس إلا

(١) البقرة : ٢٠٨.

(٢) سبا : ٢٨ .

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعراب (ص: ٧٣٣)

(٤) تفسير الزمخشري (١/ ٢٥٢)



إرسالة عامة لهم محيطة بهم، لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم" (١) فهو يجعلها نعتاً لمصدر مقدر، وهذا وهم أشد من سابقه عند ابن هشام.

٣- مجيئها مجرورة وإخراجها عن النصب وهنا يشير ابن هشام إلى أن الزمخشري قد مارس هذا الوجه علمياً في كلامه في مقدمة المفصل حيث جاء بـ (كافة) مجرورة في قوله متحدثاً عن المفصل: "ولقد ندبني ما بالمسلمين من الإرب إلى معرفة كلام العرب ... لإنشاء كتاب في الإعراب محيط بكافة الأبواب" (٢).

فإيجازاً نجد ابن هشام - الذي لا يجيز في كافة أن تخرج عن النصب على الحالية في كل أحوالها - يرمي الزمخشري بالوهم في خروج (كافة) عن دلالتها على العاقل، ثم الخروج عن الحالية، ثم الخروج عن النصب.

وإذا رجعنا إلى كلام العلماء في إعراب (كافة) فنجد النحاس لا يذكر فيها إلا الحال فيقول: "﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً﴾ نصب على الحال" (٣). كذلك يفعل العكبري فيقول: "قَوْلُهُ تَعَالَى: (إِلَّا كَافَّةً) : هُوَ حَالٌ مِنَ الْمَفْعُولِ فِي «أَرْسَلْنَاكَ» وَالْهَاءُ زَائِدَةٌ لِلْمُبَالَاةِ" (٤).

بل نجد أبا حيان يدفع دعوى الزمخشري بمجيئها صفة، وينقل أن النحويين لا يجيزون إلا الحال فيقول: "المنقول عن النحويين أنها لا تكون

(١) تفسير الزمخشري (٣/ ٥٨٣)

(٢) ينظر مقدمة المفصل ٢٠.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣/ ٢٣٧)

(٤) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ١٠٦٩)



إِذَا حَالًا، وَلَمْ يُتَصَرَّفْ فِيهَا بِغَيْرِ ذَلِكَ، فَجَعَلَهَا صِفَةً لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ، خُرُوجَ عَمَّا نَقَلُوا، وَلَمْ يَحْفَظْ أَيْضًا اسْتِعْمَالَهُ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ. وَأَمَّا قَوْلُ الزَّجَّاجِ: إِنَّ كَافَةً بِمَعْنَى جَامِعًا، وَالْهَاءُ فِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ، فَإِنَّ اللُّغَةَ لَا تُسَاعِدُ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ كَفَّ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ أَنْ مَعْنَاهُ جَمْعٌ.

وقد دافع بعض المتأخرين عن دعوى الزمخشري بخروج (كافة) عن النصب حالاً والدلالة على ما لا يعقل في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ بأنه هروب من دعوى تقدم الحال على عاملها المجرور في (الناس)^(١) وأنها قد وردت في كلام الفصحاء مجرورة، يقول الصبان: "ولهذا - أي هروبا من دعوى تقدم الحال على عاملها المجرور - جعل الزمخشري (كافة) صفة مصدر محذوف أي: إرساله كافة للناس.

لكن اعترض بأن (كافة) مختص بمن يعقل وبالنصب على الحال كطرا وقاطبة. وأجيب بنقل السيد عبد الله في شرحه على اللباب عن عمر بن الخطاب أنه قال: قد جعلت لآل بني كاكلة على كافة بيت المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً إبريزاً^(٢).

(١) ذهب جمهور النحويين إلى امتناع مجيء الحال مقدمة على صاحبها المجرور لذا فإن (كافة) حال من ضمير المفعول في (أرسلناك) وذهب فريق منهم الفارسي وابن كيسان وابن مالك إلى جواز ذلك وأنها حال من الناس، وقد استشهدوا بشواهد كثيرة مما لا يتسع المجال لذكرها - تؤيد قولهم مما يجعله أقرب قبولا، ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢٩٢/١، توضيح المقاصد ٧٠٤/٢، أوضح المسالك ٢٦٦/٢، شرح التصريح ٥٨٩/١، شرح الأشموني ١٥/٢.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/٢٦٣)

وإذا صح النقل السابق عن عمر بن الخطاب فإنه يأتي دليلاً قوياً على صحة خروج (كافة) عما التزمته من النصب على الحالية، ولا يكون كلام الزمخشري في مقدمته وهماً فاحشاً كما أشار ابن هشام، غاية ما يقال أنه خالف الفصيح المشهور.

وقد أشار كثير من المعربين بعد الزمخشري إلى رأيه في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ وخطوه وجهها في المسألة، بل نجدهم بتقديمهم لهذا الوجه كأنهم يشيرون إلى رجاحتها، فأبو السعود يقدمه على غيره حيث يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ أي: إلا إرسالة عامة لهم فإنهم إذا عمنهم فقد كفتهم، أو: إلا جامعاً لهم في الإيلاج فهي حال من الكاف والتاء للمبالغة^(١).

والرازي يقول: "﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً﴾ فيه وجهان أحدهما: كافة أي: إرسالة كافة أي عامة لجميع الناس تمتنعهم من الخروج عن الانقياد لها، والثاني: كافة أي أرسلناك كافة تكف الناس أنت من الكفر والهاء للمبالغة على هذا الوجه^(٢).

من هنا نجد الزمخشري قد سمح بالتصرف في (كافة) ولم يعرضه كلام العرب أو حجج النحويين، مما يجعلنا نتحفظ على بعض قوله .
أما استعماله لها مجرورة في كلامه - فأخرجها عن الحالية والنصب - فكان أولى به ألا يخالف المشهور الغالب، هذا إذا سلمنا بصحة ما نقل عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه -

(١) إرشاد العقل السليم (٧/ ١٣٣)

(٢) تفسير الرازي (٢٥٠/ ٢٠٦) وينظر كذلك فتح القدير للشوكاني ٣/ ٣٧٥.



وأما إخراجها عن الحالية وأنها صفة لمصدر مقدر في "وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) هروبا من دعوى تقدم الحال على عاملها المجرور (للناس)، فإنه هرب من وجه له شواهد وقوته إلى وجه ضعيف الحجة؛ ولم يصرح به جمهور النحويين.

وأما خروجها عما تواتر عليه النحويون بأنها للعاقل - حيث جاءت عنده حالا من السلم في قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السَّلَامِ كَافَّةً﴾ هروبا من كونها حالا من ضمير المفعول في (ادخلوا) لوجود تاء للتأنيث في (كافة) - فقد رد ذلك بأن التاء للمبالغة كطامة، أو أنها تشبه تاء (قاطبة) فلا تدل على التأنيث، فأبو حيان يدفع ذلك فيقول: "لأنَّ التَّاءَ فِي: كَافَّةً، وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا لِلتَّأْنِيثِ، لَيْسَتْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ حَالًا لِلتَّأْنِيثِ، بَلْ صَارَ هَذَا نَقْلًا مَخْصُصًا إِلَى مَعْنَى: جَمِيعٌ وَكُلٌّ، كَمَا صَارَ: قَاطِبَةً، وَعَامَّةً، إِذَا كَانَ حَالًا. فَإِذَا قُلْتُ: قَامَ النَّاسُ كَافَّةً، أَوْ قَاطِبَةً، أَوْ عَامَّةً، فَلَا يَدُلُّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ عَلَى التَّأْنِيثِ، كَمَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ: كُلٌّ، وَلَا جَمِيعٌ^(١).

المسألة السادسة عشرة: وهم مجيء (اذ) في أوائل القصص ظرفاً لـ (اذكر) محذوفاً

يقول ابن هشام: "وَالْغَالِبُ عَلَى الْمَذْكُورَةِ فِي أَوَائِلِ الْقَصَصِ فِي التَّنْزِيلِ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ بِتَقْدِيرِ اذْكَرْ نَحْوُ ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾^(٢)... وَبَعْضُ الْمَعْرِبِينَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ ظَرْفٌ لـ (اذكر)

(١) البحر المحيط ٢ / ٣٣٩.

(٢) البقرة ٣٠.



محذوفاً وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه^(١).

يشير ابن هشام إلى وقوع بعض المعربين الذين لم يسمهم في (وهم فاحش) وهو إعرابهم (إذ) الواقعة أوائل القصص، ظرفاً منصوباً للفعل المقدر بـ (اذكر)، معطلاً ذلك باختلال المعنى؛ حيث إنه على كلامهم سيكون أمراً بالذكر في هذا الوقت، وهذا محال، فالمعنى الصحيح عند: أنه أمر بذكر هذا الوقت وما حدث فيه، لا الذكر في هذا الوقت.

وهذا الرأي الذي لم ينسبه ابن هشام وجدت رايحه عند الزجاج الذي يقول بظرفيتها، ولكن ليس الناصب لها (اذكر) بل قدره في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ بابتداء خلقكم وقت أن قال إني جاعل^(٢). فهي باقية على الظرفية ولكن قدر لها فعلاً مناسباً، لا يتناقض مع المعنى، وهو (ابتداء)، وهو ما نجد كذلك عند النحاس^(٣).

ووجدت الزمخشري يلمح إليه في قوله: "قوله ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾ واذكر وقت قوله سَوِّئَتْهُ أَي: عدلت خلقته وأكملتها وهيأتها لنفخ الروح فيها"^(٤).

(١) مغني اللبيب: ١١١.

(٢) ينظر معاني القرآن ١/١٠٨.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٤٢.

(٤) تفسير الزمخشري ٢/٥٧٧.

ونجد أبا حيان يشير إلى هذا القول قبل ابن هشام ولم ينسبه كذلك، ويدفعه بأن الخلق لم يكن وقت القول، فيقول: "وذهب بعضهم إلى أنها ظرف، واختلفوا، فقال بعضهم: هي في موضع رفع، التقدير: ابتداء خلقكم إذ قال ربك. وقال بعضهم في موضع نصب، التقدير: واذكر إذ قال ربك، وتناسب هذا التقدير لما تقدم قوله: ﴿خلق لكم ما في الأرض جميعاً﴾^(١)، وكلا هذين القولين لا تحرير فيه، لأن ابتداء خلقنا لم يكن وقت قول الله للملائكة: إني جاعل في الأرض خليفة" ((٢)).

ولعل ابن هشام يقصد ضمن من أبهم السمين الحلبي المعاصر له الذي يقول: "قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ (إذ) ظرف زمان ماضٍ، يخلص المضارع للمضي ... ولا يتصرف إلا بإضافة الزمن إليه نحو: يومئذ وحينئذ، ولا يكون مفعولاً به، وإن قال به أكثر العرب، فإنهم يقدرون: اذكر وقت كذا" ((٣)).

وقد أشار ابن سيده قبل ذلك إلى هذا المعنى فقال: "(إذ) وهي ظرف لما مضى يقولون: إذ كان كذا وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ﴾ (إذ) جاعل في الأرض خليفة ... ومعناها الوقت، والحجة في (إذ) أن الله ذكر خلق الناس وغيرهم فكأنه قال ابتداء خلقكم إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة أي في ذلك الوقت" ((٤)).

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) البحر المحيط في التفسير ٢٢٤ / ١ وقارن ص ١ / ٢٤٥.

(٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١ / ٢٤٧).

(٤) المحكم والمحيط الأعظم (١٠ / ٨٧).



فَجَلَّ من حكم بظرفيتها جعلها في موضع المفعول، ولم يصرح
بكونها ظرفاً منصوباً إلا السمين الحلبي، محتجاً بعدم تصرفه فلا يقع غير
ظرف.

ولكن إذا كان الإعراب فرع المعنى فإنه لازماً ألا تعرب ظرفاً لذكر،
ولا يلجا إليه بحجة عدم التصرف، فهناك بعض الظروف أعربت فاعلاً
كما في قراءة الرفع وهي قراءة سبعة مشهورة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ
تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾^(١) فمن رفع (بَيْنَكُمْ) جعله فاعلاً
لـ(تَقَطَّعَ) وجعل البين بمعنى الوصل، والتقدير: لقد تقطع وصلكم، ولكن
اتسع في (بين) فاستعمل اسماً غير ظرف بمعنى الوصل، وقد قيل إن من
نصب (بَيْنَكُمْ) جعله مرفوعاً في المعنى بـ(تَقَطَّعَ) لكنه لما جرى في أكثر
الكلام منصوباً تركه في حال الرفع على حاله، وهو مذهب الأخفش^(٢).

فلا ضير في خروج (إذ) في الإعراب عن كونها ظرفاً إلى المفعولية؛
لبعد حملها على الظرفية، مما يجعلنا نتفق مع ابن هشام بأنه جعل خلاف
ذلك وهما فاحشاً، فالمدار على المعنى.

(١) الأنعام ٩٤، وقرأ بالرفع ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي

بكر وابن عامر وحَمْزَة، ينظر السبعة في القراءات: ٢٦٣، معاني

القرآن للقراء ٣٤٥/١، الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ١٤٥/١

(٢) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢٥٦/١، ومشكل إعراب القرآن لمكي

(٢٦٢ / ١)



المبحث الرابع : دفع الوهم عن بعض العلماء

ولم يكن ابن هشام ممن يتصيد أوهاماً للعلماء ويتحامل عليهم بل نجده أحياناً يدفع ما توهمه بعض النحويين على بعض، حيث نرى بعضهم ينسب قولاً أو رأياً لعالم متقدم في حين أن التحقيق لا يثبت هذا الوهم، فيدفعه ابن هشام، وقد جاء ذلك في غير موضع من كلامه وبيانه ما يلي.

أولاً: توهم أبي حيان على ابن مالك

يقول ابن هشام : "ولنا أعرف من ذكر (حرى) من النحويين غير ابن مالك وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها وإنما هي حرى بالتثوين اسماً لا فعلاً، وأبو حيان هو الواهم، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين كالمرقسطي وابن طريف ، وأنشدوا عليها شعراً وهو قول الأعشى:-
إن يقل هن من بني عبد شمس ... فحرى أن يكون ذاك وكاتاً^(١)

يشير ابن هشام إلى أن ابن مالك تفرد من بين النحويين بذكر (حرى) مع أفعال المقاربة^(٢)، ويشير كذلك إلى أن أبا حيان توهم أن ابن

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام: ٣٤٩ والبيت من الخفيف ينظر الدرر ٢٦٣/١ والمعجم المفصل للشواهد العربية ٢٩/٨ ومعجم شواهد النحو الشعرية لجميل حداد رقم (٢٩٤٢) ص ٦٦٣.
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٣٨٩ (المتن).



مالك لم يوفق في قوله هذا، فلم يذهب أحد من العلماء إلى أن (حرى) فعل حتى يزعم ابن مالك أنه من أفعال المقاربة، بل ويؤكد أبو حيان قوله هذا بما ذهب إليه أبو سهل الهروي في كتابه (إسفار الفصيح) بأن (حرى) اسم منون لا يثنى ولا يجمع^(١).

وقد ذكر أبو حيان رأيه هذا في قوله: "وزاد ابن مالك (حرى) ويحتاج ذلك إلى استنباط، وذكره أبو سهل الهروي في كتاب (إسفار الفصيح) منونا اسماً وقال ولا يثنى ولا يجمع"^(٢).

ثم نجد ابن هشام يدافع عن ابن مالك فيذكر أن علماء اللغة قد ذكروا (حرى) ضمن الأفعال منهم السرقسطي وابن طريف، من هنا كان أبو حيان هو الواهم.

وابن هشام محق فيما ادعاه حيث يقول السرقسطي: "حرى أن يكون ذاك بمعنى: عسى، فعل غير متصرف"^(٣).

كذلك نجد ابن القطاع. وهو متقدم على ابن هشام وأبي حيان وابن مالك - يورد مجيء (حرى) بمعنى (عسى) فيقول: "و(حرى) أن يكون ذلك، بمعنى (عسى) فعل غير متصرف"^(٤).

(١) جاء في إسفار الفصيح ٥٦١/١ "وكذلك أنت حرى من ذلك، وقمن) بفتح الراء والميم، لا يثنيان ولا يجمعان، لأنهما مصدران وصف بهما، وهما بمعنى واحد".

(٢) ارتشاف الضرب ١٢٢٢/٢.

(٣) كتاب الأفعال ٤٢١/١، ولم أعثر على كتاب ابن طريف حتى استوثق قوله، وإن كان السيوطي قد أكد ذلك في همع الهوامع ٤٧٠/١.

(٤) كتاب الأفعال لابن القطاع (١/ ٢٦٥)



بلى نجد أبا سهل الهروي الذي استشهد أبو حنبل بكلامه يشير في
نفس الموضوع إلى أن بعضهم ذهب إلى أن (مرد) قد استخدم بمعنى
(عص) وقوله نفس الضماد (بيت الأحمس) ^(١) مما يشير إلى أن أبا حنبل
- مع مثله - لم يذكر اللفظة في المسألة أو في غيره فلم يرد الجواب
من هنا أجد الحق مع ابن هشام في التصفية بين مالك والشافعية
به أبو حنبل من القوم.

ثانياً توهم ابن النخظم على أبيه (ابن مالك)

يقول ابن هشام: "ولم ينكر (لو) في الفصل إلا قليل من التحسين،
وقول ابن النخظم: إن الفصل بها قليل" ورغم أنه على أبيه ^(٢)
فهو يشير إلى أن ابن النخظم اعتقد توهماً أن ابن مالك ذهب إلى قلة
الفصل بين (أن) المخففة ومذخولها فهو وأن الصواب هو قلة من غير
الفصل من النحويين، أما الفصل بينها فهو كثير. وقد جاء في القرآن
الكريم كثيراً، منه قوله تعالى: ﴿وَالْوَلَدُ اسْتَغْنَى عَلَى الطَّرِيقَةِ
لِلْمُتَنَافِعِ﴾ ^(٣).

^(١) ينظر إسفار الفصيح (١/ ٥٦٢)

^(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (١/ ٣٦١) وقد أشار ابن مالك إلى
الفصل بالو في شرح التسهيل ٢/ ٢؛ ولم ينكر قلة نكرها.

^(٣) العن: ١٦



وقد ذكر ابن الناظم كلامه هذا في شرحه على ألفية أبيه حيث يقول:
 "وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين (أن) المخففة وبين الفعل بـ (لو)
 وإلى ذلك أشار بقوله: وقليل ذكر لو" (١).

وهذا الكلام لا يفهم منه أن ابن الناظم قد وهم على أبيه، فهو يذكر
 أن الفصل بها وارد، ولم يشر إلى قلة مجيئها في الكلام، بل أشار إلى أن
 قليلا من العلماء من أشار إلى ذلك.

وهذا اللبس بين نقل ابن هشام وكلام ابن الناظم يزيله الشيخ خالد
 الأزهرى حيث يشير إلى أن نسخ شرح ابن الناظم جاءت مختلفة في هذا
 الموضع، وأن ابن هشام قد اطلع على النسخة التي فيها ما نصه: (وربما
 فصلت بـ"لو") فاعترض ابن هشام على هذا النص في حين أن باقي
 النسخ يشير فيها الكلام إلى أن القلة مسوقة لحديث النحويين، يقول
 الشيخ خالد: "كان الموضح أي ابن هشام وقع له النسخة التي فيها:
 وربما فصلت بـ"لو" فاعترض عليها؛ وإلا فالذي قاله ابن الناظم في
 غالب النسخ ما نصه: وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين "أن" المخففة
 وبين الفعل بـ"لو" (٢).

من هنا أقول إن ابن الناظم لم يتوهم على أبيه؛ لأن اختلاف اللفظ قد
 يشير إلى رجوع ابن الناظم إلى الصواب فصحح قوله -إن كان هو
 الناسخ لكتابه في الموضعين- أو أن اللفظ الموحى بالوهم قد يكون من

(١) شرح الألفية لابن الناظم ١٣١، وقوله: وقليل ذكر لو" ، هو نص ابن
 مالك في متن الألفية.

(٢) شرح التصريح على التوضيح ١ / ٣٣٢ .



نسخ النسخ، وأن ابن هشام معذور لا اعتقاده أن الكتاب الأصل في نسخته أن يتطابق، فأكتفى بالإطلاع على نسخة واحدة، أو لم يتيسر له غيرها.

ثالثاً: توهم ابن النازم على يونس

يقول ابن هشام: "و(يضاف لبني) إلى الظاهر في نحو قوله:-
..... فلبني فلبني يدي مسور (١)

وفيه رد على يونس في زعمه أنه مفرد؛ وأصله لباء؛ فقلبت ألفه ياء؛ لأجل الضمير، كما في لديك وعليك، وقول ابن النازم: إن خلاف يونس في "لبيك" وأخواته وهم (٢).

(١) عجز بيت من المتقارب صدره: دعوت لما نابني مسورا، وهو من أبيات سيبويه الخمسين مجهولة القائل وقيل هو منسوب لرجل من بني أسد، ينظر الكافية الشافية ٩٣٢/٢،

(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (٣/ ١٠٣) وقد نقل الشيخ خالد كلام ابن هشام بنصه في التوضيح ٦٩٨، ولم يشر إليه، وهو الأمر الذي فعله الأسموني في شرحه لألفية ابن مالك (٢/ ١٤٥) وابن هشام يوافق رأي سيبويه والجمهور في كون (لبني) يدل على المثني وليس المفرد كما ذهب يونس.

وقد وضح ابن جني الرايين ذاكراً الحجة لسيبويه وليونس بقوله: "قال سيبويه: لو كان (لبيك) اسماً واحداً - كما يقول يونس، وإنما قلب في (لبيك) لاتصاله بالمضمر كما يقلب في: إليك وعليك - لما قال: فلبني و يدي مسور، ولقال: فلبني يدي مسور، على حد قولك: على يدي فلان، وإلى يدي جعفر، فثبت الباء مع المظهر بذلك على أنه لم يقلب

يشير ابن هشام إلى أن ابن النازم توهم أن مذهب يونس الذي خلفه فيه جمهور النحويين يشمل (البنيك) وأخواتها في حين أن يونس لم يخالف إلا في (البنيك) وحدها.

وقد جاء كلام ابن النازم في شرحه حيث يقول : "... يونس ذهب إلى أن (البنيك وأخواته) أسماء مفردة" (١).

والحق مع ابن هشام حيث نقلت أغلب كتب النحو هذا الخلاف عن يونس، وكان محصوراً في (البنيك) .

يقول سيبويه: "وزعم يونس أن (البنيك) اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك" (٢).

في (البنيك) على حد ما قلب في: إليك وعليك، وفي ذلك رد لقول يونس: إن لبنيك مفرد كالإيك وعليك.

قال أبو علي: يمكن ليونس أن يقول: إنه أجرى الوصل مجرى الوقف، فكما تقول في الوقف: عصي وفتي كذلك قال: فلبني، ثم وصل على ذلك، هذا ما قاله أبو علي. المحتسب (١ / ٧٩).

وأجاب كذلك الصبان عن يونس فقال: ليونس أن يجيب بأن قوله فلبني يدي مسور شاذ فلا يصلح للرد فتأمل " حاشية الصبان ٢ / ٣٨١.

(١) شرح ابن النازم ٢٧٨،

(٢) الكتاب لسيبويه ٣٥١/١ وينظر كذلك المحتسب ٧٩/١ واللباب في عل البناء والإعراب للعكبري ٤٦٥ (وإن كان فيه تصحيف واضح يوهم أنه منسوب لسيبويه حيث كرر الناسخ لفظة سيبويه في الرأيين) وشرح الكافية الشافية ٩٣١/٢ وتوضيح المقاصد للمرادي ٨٠١/٢.



رابعاً : (توهم الجاحظ خطأ النحويين)

يعرض ابن هشام لما اشترطه النحويون من التنكير للحال والتمييز و(أفعل من) ونعت النكرة، وأن الجاحظ عاب على النحويين ذلك مورداً شاهداً شعرياً يخالف ذلك ، ويحكم ابن هشام بأن عيبه هذا وهم فيقول: (ومن {الوهم في} ذلك {أي ما اشترطه النحويون} قول الجاحظ^(١) في بيت الأعشى: ولست بالأكثر منهم حصى^(٢)

إنه يبطل قول النحويين: لا تجتمع (أل) و(من) في اسم التفضيل، فجعل كلا من (أل) و(من) معتداً به جارياً على ظاهره، والصواب أن تقدر (أل) زائدة أو معرفة و(من) متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك أنت منهم الفارس البطل أي أنت من بينهم.^(٣)

فابن هشام يدفع ما توهمه الجاحظ من اجتماع أل التعريف مع (من) في اسم التفضيل بأن الأمر محمول على أحد أمور ثلاثة هي :-

(١) بحثت عن قول الجاحظ هذا فلم أعثر عليه مع أن هذا البيت جاء في موضعين من مؤلفاته، الأول في كتاب الرسائل للجاحظ (١/ ٢١٨) والثاني في الرسائل السياسية ٤٢٧ ، ولكن الجاحظ لم يعرض لرأيه هذا في الموضعين.

(٢) صدر بيت من السريع تمامه: ... وإنما العزة للكائر ينظر صبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي ١: ٤٤٤، خزانة الأدب ٨: ٢٥٠.

(٣) مغني اللبيب : ٧٤٤ .



أولاً: أن (أل) زائدة والتقدير: ولست بأكثر منهم حصي.
ثانياً: أن (من) الجارة ليست داخلة على المفضل عليه بعد اسم التفضيل المقترن بـأل، بل هناك اسم تفضيل محذوف كأنه قال: لست بالأكثر أكثر منهم.

ثالثاً: أن (من) التفضيلية محذوفة، وأما المذكورة فهي بمعنى الظرفية أو بمعنى (من بينهم) فكأن المضي: لست دونهم أو فيهم أو من بينهم مختصاً بالأكثرية.

وابن هشام لم يكن وحده من ذكر هذا الوهم للجاحظ، بل إن كثيراً من النحاة قد أشار إلى ذلك^(١)، ولطهم جميعاً قد نقلوا عن ابن جني الذي اعتقد أنه أول من نسب هذا القول للجاحظ حيث يقول: "فأما ما ظن أبو عثمان الجاحظ من أنه يدخل على قول أصحابنا في هذا من قول الشاعر:—

فلست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكائر
وذلك أن "من" هذه ليست هي التي تصحب "أفعل" هذا لتخصيصه،
فيكون ما رآه أبو عثمان من جمعها مع لام التعريف^(٢).

ويقول: "أما ما يحكى عن الجاحظ من أنه قال: قال النحويون: إن الفعل الذي مؤنثه فُعل لا يجتمع فيه الألف واللام .. فساقط عنهم .. ورحم الله أبا عثمان

(١) ينظر شرح الكافية الشافية ١٢٣٥/٢ اللوحة في شرح الملحة لابن الصائغ ٤٢٧/١، شرح الرضي على الكافية تح يحيى بشير مصري ٧٧٣/٢، توضيح المقاصد ٩٣٧/٢، شرح التصريح على التوضيح ١٠٠/٢.

(٢) الخصائص (٢٣٧/٣)



أما إنه لو علم أن (من) في هذا البيت ليست التي تصحب أفعال للمبالغة نحو أحسن منك وأكرم منك، لضرب عن هذا القول إلى غيره^(١).

ونلاحظ من كلام ابن جني أن رأي الجاحظ قد وصل إليه حكاية مما قد يشير إلى أن الجاحظ ربما لم يصرح بهذا القول في كتبه^(٢).

وهذه مسألة يكاد يجمع عليها النحويون^(٣) بأنه لا يجوز الجمع بين (أل) و(من) في أفعال التفضيل مطلقا، ولم يخالف في ذلك إلا الجرمي الذي أجاز ذلك - فيما نسبه إليه البغدادي - في الشعر^(٤).

تقدم الأول: أوضح ابن الجاهلية أن (أل)

مقطوعة عن الإضافية في النحو

جاء في كلام : ومن قول في ذلك قول ابن الجاهلية (أل)

بما ذكر (أل) مبنية مقطوعة عن الإضافية، وهذا مختلف فيه

(١) الخصائص (١ / ١٨٥)

(٢) وربما يؤكد ذلك أنه لم يذكر فيما وصل إلينا من كتبه مع أنه عرض فيها لببيت الأعشى غير مرة كما سبق.

(٣) ينظر في ذلك على سبيل المثال المفصل للزمخشري ٣٠١، شرح الكافية الشافية ١١٣٥/٢ اللحة في شرح الملح لابن الصائغ ١/٢٧؛ توضيح المقاصد ٢/٩٣٧.

(٤) نقل البغدادي رأيه هذا في خزانة الأدب ٨ / ٢٥٣ حيث يقول: "وقوله: ولست بالأكثر منهم حصاً ظاهره الجمع بين (أل) وبين (من) في أفعال التفضيل. وجوزة أبو عمر الجرمي في الشعر". ولم أتمكن من تأكيد هذا القول من مرجع آخر خاصة لمقدمي النحاة أو المحققين منهم.



المبحث الخامس: أوهام خالفها رسم المصحف

تحدث ابن هشام عن بعض الأوهام التي يدفعها أنها مخالفة لرسم المصحف، ويشير في كلامه إلى أن حمل الإعراب على الرسم أولى من مخالفته، يقول: "وَحْمِلِ الرَّسْمَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ مَعَ إِمْكَانِهِ غَيْرَ سَدِيدٍ"^(١)، ومن هذه الأوهام ما يلي: -

الوهم الأول: (وهم ابن الطراوة أن (أي) مقطوعة عن الإضافة في أيهم)

يقول ابن هشام: "وَمِنْ الْوَهْمِ فِي ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الطَّرَاوَةِ (هَمْ أَشَدُّ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ وَ(أَي) مَبْنِيَّةٌ مَقْطُوعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ وَإِجْمَاعِ النُّحَوِيِّينَ"^(٢).

فابن هشام يدفع دعوى ابن الطراوة باتقطاع (أي) عن الإضافة وبنائها على الضم في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾^(٣).

(١) مغني اللبيب ٧٧٧

(٢) مغني اللبيب : ٧٧٣.

(٣) مريم ٦٩ ، وقد اختلف توجيه النحويين لها في هذه الآية سواء في الرفع وهي قراءة الجمهور أم النصب وبها قرأ طلحة بن مضرب ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء وزائدة عن الأعشى، كما قال أبو



وقد ذكر رأي ابن الطراوة^(١) كثير من النحويين وقد ذهبوا إلى تضعيفه كما فعل ابن هشام، فالمرادي والأشموني ذكرا أن ابن الطراوة زعم أن "أيهم" مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بنيت، وأن (هم) مبتدأ، و(أشد) خبره، وليس بشيء؛ لأنها لا تعرب إلا إذا أضيفت؛ ولأن (أيا)

حيان، وهي قراءة الكوفيين كما يقول سيبويه وأشهر هذه الأقوال في الرفع ما ذهب إليه الخليل بأنه محكي، كأنه يذهب إلى أن المعنى: لنقولن: أيهم أشد؟.

وما ذهب إليه سيبويه بأنها اسم مبني في موضع المفعول، وبني لمخالفته نظائره، حيث لم يوصل بجمله، والتقدير عنده: أيهم هو أشد، فلو صرحت بـ (هو) لنصبت ثم بـ (ننزعن) فلما اخترلت بنيت "أي" لمخالفته النظائر ولم يسلم قول سيبويه من الاعتراض حيث جعل (أي) معربة وهي منفردة، لأنها تضاف فكيف يبنيتها وهي مضافة؟

أما النصب فخرجت على أنها مفعول لـ (ننزعن) قال سيبويه: "تصبوها كما جروها حين قالوا: امرز على أيهم أفضل، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: اضرب الذي أفضل، لأنك تنزل أيا ومن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام. ينظر الكتاب لسيبويه ٣٩٩/٢، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧، البحر المحيط ٢٨٨/٧ النشر في القراءات العشر ١٥/٢ نتائج الفكر في النحو: ١٥٤ توضيح المقاصد ٤٥٠/١ شرح الأشموني ٤٣/١.

(١) لم أتمكن من توثيق رأيه لندره مؤلفاته.



أنت في رسم المصحف موصولة بالضمير ولو كان مبتدأ لفصل والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة^(١).

مع أنه لا خلاف بين النحويين حول انقطاعها ألا أن دعوى الانقطاع هنا لا يساندها الرسم العثماني، حيث جاءت متصلة بالضمير، والمنقطعة لا تتصل في الكتابة بما بعدها.

كما أن القراءة الثانية بالنصب تؤكد أن حركة الضم حركة إعراب، فلا يعقل أن يحكم على اللفظ في الموضع الواحد بالبناء والإعراب.

فلا اعتراض على ابن الطراوة جاء من تلاقي المتعارضات؛ حيث إنه جمع بين انقطاع (أي) وبنائها، وهما لا يجتمعان.

الوهم الثاني : (وهم بعضهم أن هاء (هذان)

ضمير القصة)

يقول ابن هشام : "يقول بعضهم في ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾^(٢) إِنَّهُمَا (إن) واسمها أي: إِنَّ الْقِصَّةَ و(ذان) مُبْتَدَأٌ، وَهَذَا يَدْفَعُهُ رِسْمُ (إن) مُتَّصِلَةٌ وَ(هَذَانِ) مُتَّصِلَةٌ"^(٣).

(١) ينظر توضيح المقاصد ٤٥٠/١ شرح الأشموني ٤٣/١.

(٢) طه: ٦٣، وكلام ابن هشام جاء في قراءة تشديد (إن) و(هذان) بالالف وتخفيف النون، وهي لنافع وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكماسي وأبي جعفر ويعقوب وخلف وافقهم الشنبوذي والحسن، وهناك قراءات أخرى، فقرأ ابن كثير وحده بتخفيف (إن) و(هذان) بالالف مع تشديد =



فابن هشام ينسب إلى بعض الطعام ولم يسمه - أنه جعل الهاء في (هذان) ضميراً واقعاً اسماً لـ (إن)، ومعلوم أنه لا يصح ذلك؛ لأن رسم المصحف لا يؤيده؛ فالهاء متصلة باسم الإشارة (هذان) فلا تحتمل إلا كونها حرف تنبيه.

وهو ما قطعه أبو حيان قبله، وكان ابن هشام قد نقل عنه روايته وتضعيفه، يقول أبو حيان: "وَقِيلَ: هَا ضَمِيرُ الْقِصَّةِ وَلَيْسَ مَحذُوفًا، وَكَانَ يَنْسَبُ عَلَى هَذَا أَنْ تَكُونَ مُتَّصِلَةً فِي الْخَطِّ فَكَانَتْ كِتَابَتُهَا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ وَضَعَفَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ مُخَالَفَتِهِ خَطَّ الْمُصْحَفِ".^(٢)

والقاتل بهذا أبو عبيدة (ت ٢٠٩) حيث يقول: "إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" مجازاً كلامين، مخرجه: إنه أي نعم، ثم قلت: هذان ساحران"^(٣). وقد وضع المرادي كلام أبي عبيدة، وجعل قوله محتملاً، مما يشير إلى أنه لا يرفضه فقال: "وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ الْمُؤَكَّدَةُ وَالْهَاءُ اسْمَهَا، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ، كَمَا قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ"^(١).

النون، وقرأ حفص كذلك إلا أنه خفف نون (هذان) وافقه ابن محيصن وقرأ أبو عمرو (إن) بتشديد النون و(هذين) بالياء مع تخفيف النون، ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٦١ معاني القراءات للأزهري: ١٥٠ / ٢ البحر المحيط: ٧ / ٣٤٩ حجة القراءات لأبي زرعة: ٤٥٤، إتحاف فضلاء البشر: ٣٨٤.

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٧٧٧.

(٢) البحر المحيط (٧ / ٣٤٩)

(٣) مجاز القرآن (٢ / ٢٢) فالمعنى: إنه كذلك هذان ساحران



وأرى أن توجيه أبي عبيدة كما ينافيه الرسم ينافيه ينافيه النطق،
فتقديره بأنه يلزم أن تكون الهاء مضمومة، في حين نجدتها مفتوحة في
كل القراءات.

الوهم الثالث: وهم الأحفش والعكري بأن لام (لا) للتوكيد والألف زائدة

يقول ابن هشام : "ومن الوهم { قول الأخفش ^(٢) وتبعه أبو البقاء في
{ولما الذين يموتون وهم كفار} ^(٣) إن اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة
بعده خبره ويدفعه أن الرسم (ولما) ... والذي حملهما على الخروج عن
ذلك الظاهر أن من الواضح أن الميت على الكفر لا توبة له لفوات زمن
التكليف" ^(٤).

فدعوى مجيء اللام للابتداء وزيادة الألف في (لا) يدفعها رسم
المصحف.

(١) الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٩٩، وقد ذكر الزجاج قولاً قريباً
من هذا ولا يخالف الرسم ونسبه للنحويين القدماء وهو أن هاهنا هاء
مضمرة، المعنى: إنه هذان لساحران، فالضمير هنا مقدر وليس
المذكور في (هذان) ينظر معاني القرآن ٣/ ٣٦٢.

(٢) لم أتمكن من توثيق رأيه من معاني القرآن ومؤلفاته التي بين يدي

ولكن ذكره ابن الجزري في النشر في القراءات العشر ١٥٩/٢، (١)

(٣) النساء ١٨.

(٤) مغني اللبيب ٧٧٧.



ويعود ابن هشام لبحث عن سبب دعواهم هذه فيجد أن المعنى وراء تلك الدعوى فـ (لا) في هذا الموضع زائدة للتوكيد، و(الذين) مجرور المحل عطفاً على قوله: ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾^(١) أي ليست التوبة لهؤلاء ولا لهؤلاء، فسَوَّى بين مَنْ مات كافراً وبين مَنْ لم يتب إلا عند معاينة الموت في عدم قبول توبته، أما مع ادعاء التوكيد في اللام، فهو توكيد أن الذين يموتون وهم كفار لا توبة لهم، لذا كان الكلام من عطف الجمل فالذين مبتدأ واسم الإشارة (أولئك) خبر.

كذلك يواصل ابن هشام دفاعه بأن زيادة الألف محمولة على زيادتها في (لأَذْبَحْنَهُ) من قوله تعالى: ﴿لَأَذْبَحْنَهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَأَذْبَحْنَهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَنِ مُبِينٍ﴾^(٢).

فيقول: ويمكن أن يدعى لهما أن الألف في (لا) زائدة كالألف في {لأَذْبَحْنَهُ} فإِثْمًا زائدة في الرَّسْم^(٣).

ولكنه يدفع هاتين الحجتين، أما المعنى فليس المراد بيان درجة عدم قبول توبة الكافرين بل التسوية بين الفريقين، وأما اللفظ فإن حمل الرَّسْم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد. يقول ابن هشام: "والجواب أن هذه الجملة لم تذكر ليفاد معاًها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت

(١) النساء ١٧

(٢) النمل ٢١ .

(٣) مغني اللبيب ٧٧٧ .



وتبين من مات على الكفر ... وحمل الرّسم على خلاف الأصل مع إمكانه
غير سديد^(١).

من هنا نجد أن رأي الأخفش والعكبري لا يدعمه رسم المصحف،
فصح دفع ابن هشام له.

الأول: (وهو بعض النواحي)

يقول: رعم قوم ان (كان) قد صحت في
الكتاب لآنته إذا تنوفاً في
فعل القبر مخوف أي محقق وفعل
روية: فاستأى أو قلنا محرفاً بالفتحة
بذلك فنون لتضاروة، وقيل لفظاً
بفردة الرصيد فليكن أو عذرو والضمير
وفي قول الرشيد^(٢)

(١) رعم قوم ان (كان) قد صحت في
الكتاب لآنته إذا تنوفاً في
فعل القبر مخوف أي محقق وفعل
روية: فاستأى أو قلنا محرفاً بالفتحة
بذلك فنون لتضاروة، وقيل لفظاً
بفردة الرصيد فليكن أو عذرو والضمير
وفي قول الرشيد^(٢)

(١) مغني اللبيب ٧٧٧



المبحث السادس : الوهم في غير قواعد النحو

تناول ابن هشام بعض أوهام العلماء في غير الآراء النحوية، ولكنها قد تكون متعلقة بها، فهي الأوهام تضعف الحجة النحوية أو أنها مستندة على حجة واهية، وقد تناول ذلك في موضعين: -

الأول: (وهم بعض الرواة في رواية الأحداث)

يقول: "زعم قوم أن (كأن) قد تنصب الجزأين وأنشدوا: -
(كأن أذنيّه إذا تشوفا ... قادمة أو قلما محرفا) (١)
فقليل الخبر مَحذُوف أي يحكيان وقيل: إنما الرواية: تَخَلَّ أذنيّه وقيل:
الرواية: قادمة أو قلما محرفا بألفات غير منونة على أن الأسماء مثناة،
وحذفت النون للضرورة، وقيل أخطأ قائله وهو أبو نخيلة وقد أنشده
بخضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي، وهذا وهم، فإن أبا عمرو
توفي قبل الرشيد" (٢).

(١) رجز نسبه ابن هشام إلى أبي نخيلة وهذه النسبة لم يتفق عليها العلماء فأغلبهم ينسب البيت لمحمد بن ذؤيب العماني، وأن من وجه الشاعر هو الرشيد، ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ١١٨ خزائن الأدب للبغدادي (١٠/ ٢٣٨).

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (ص: ٢٥٥)

فهو لا ينكر الرواية ولكن يذكر بعض التخریجات فيها وبعضها ضمناً، ثم يشير إلى أن بعضهم قد دفع هذه الرواية بأن لها صدقاً قد لحن في حضرة الرشید صاحبها وهو أبو نخيلة - عند ابن هشام - وإن كان غالب العلماء نسبه إلى محمد بن زویب العماني، وهذا ينافي الوهم، حيث إن أبا عمرو توفي عام (١٥٤)هـ قبل عهد الرشید الذي تولى الخلافة عام (١٧٠)هـ^(١).

وإن كان البغدادي ينقل عن بعض شراح المغني اعتراضهم بأن هذا لا يصلح تعليلاً للوهم، فإن سبق وفاة أبي عمرو الرشید لا ينافي حضور مجلسه، ولو غير خليفة، إلا أن يراد وهو خليفة^(٢).

وبتصفح كتب الأدب والتراجم نجد فيها أن من وجه الشاعر هو الرشید نفسه - مما يدفع قول ابن هشام من أساسه - فقد جاء في تاريخ بغداد: "دخل محمد بن زویب العماني على الرشید فأنشده أرجوزة - يصف فيها فرساً شبه أذنيه بقلم محرق - فقال:

كان أذنيه إذا تشوفا ... قادمة أو قلما محرفا
فقال له الرشید: دع كان، وقل: نخال. حتى يستوي الإعراب^(٣).

(١) الأعلام ١٤١/٣، و ٦٢/٨.

(٢) خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٢٣٨)

(٣) تاريخ بغداد ونبوله ط العلمية ٢/ ٣٣٦ الكامل في اللغة والأدب ١٠٤/٣، خزانة الأدب رقم (٨٤٢) ١٠/ ٢٣٧، وفي العقد الفريد منسوب للعتابي ٦/ ٢١٣.



الموضع الثاني : (توهم الزمخشري خروج (كافة) عن النصب)

ونذكر في موضع آخر أن الزمخشري قد توهم في لغة تأليف المفصل فأخرج (كافة) عما اشتهر به عند العلماء بأنها تأتي حالاً منصوبة دائماً، فجاء بها الزمخشري مجرورة بالحرف.

يقول ابن هشام: "ووهمه في خطبة المفصل إذ قال مُحِيط بكافة الأبواب، أشد وأشد لإخراجه إيّاه عن النصب البتّة" (١)

وقد تناول البحث أوهام الزمخشري في (كافة) في (المسألة الخامسة عشر من المبحث الثالث) حيث وجدنا أن الزمخشري قد أجاز فيها أن تخرج عن كونها للعاقل، فجاءت حالا من غير العاقل، ثم خروجها عن الحالية فتنصب على التمييز، ثم أجاز أن تخرج عن النصب مطلقاً وهذا في كلامه في خطبة المفصل.

وتبين من تتبع كلام النحويين وعللهم أن ابن هشام كان على صواب حيث لم نجد حجج الزمخشري تقوى على جواز استعمال (كافة) خارج ما اشترطه النحاة من كونها تأتي حالاً للعاقل، وأن كل ما ذكره الزمخشري من حجج يمكن تأويلها، بحيث لا نخرج عما اتفق حوله جمهور النحويين.

(١) مغني اللبيب : ٧٣٣.



المبحث السابع : افتراض الوهم خوفا من حصوله

لم يقتصر حديث ابن هشام على ذكر الأوهام التي وقع فيها غيره من العلماء، بل تناول في حديثه شيء من افتراض الوهم كعادة العلماء فكثيرا ما نجدهم يقولون: وقلت كذا لنلا يتوهم كذا، وهذه طريقة لإزالة اللبس الذي قد يعلق بذهن القارئ فلا يفهم المقصود تماما كما يريد المتكلم، فمعنى الوهم هنا أقرب إلى اللبس، ودونك بعض النماذج التي وردت في كلام ابن هشام:-

أولاً: يقول: "وَالَّذِي يَقُومُ مَقَامَ عِلْتَيْنِ شَيْنَانِ التَّائِيثِ بِالْأَلْفِ مَقْصُورَةٌ كَانَتْ كِبَهُمَى أَوْ مَمْدُودَةٌ كَصَحْرَاءَ ... وَإِنَّمَا مَثَلَتْ لِلْمَقْصُورَةِ بِبِهِمَى دُونَ حُبْلَى وَلِلْمَمْدُودَةِ بِصَحْرَاءَ دُونَ حَمْرَاءَ لِنَلَّا يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْمَانِعَ الصَّفَةَ وَأَلْفَ التَّائِيثِ كَمَا تَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ"^(١).

فهو هنا يشير إلى أن التمثيل للممنوع من الصرف لوجود ألف التائيث المقصورة أو الممدودة ببهمى وصحراء دون التمثيل بحبلى وحمراء - مع صحة التمثيل - هو لدفع وهم أن يعتقد القارئ أن العلة هي الوصفية والتائيث.

ثانياً: يقول: "وَلَمَّا ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى السَّكُونِ مُتَأَخِّرًا خَشِيتُ مِنْ وَهْمٍ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ فَدَفَعْتُ هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِي وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ"^(٢).

(١) شرح شذور الذهب لابن هشام (ص: ٥٨٧)

(٢) شرح قطر الندى وبل الصدى (ص: ٢٦)



في الشعر القديم عند النحويين

وهو هنا يدفع توهم أن تأخير الحديث عن النبي على السكون بشره
بأنه فرع على غيره، وليس أصل البناء، فقال: وهو أصل البناء، بخبر
لهذا الوهم.

ثالثاً: سبق أن تحدث ابن هشام عن قول الشاعر:-

إن مصابك المولى قبيح ...

فقال يذهب الوهم فيه إلى أن (المولى) خبر بناء على أن المصاب
اسم مفعول وإنما هو مفعول والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليل
مجيء الخبر بعده^(١).

فهو يشير إلى أنه قد يقع الوهم في إعراب كلمة (المولى) فقد يتوهم
أنها خبر لمصاب بناء على أن (مصاب) اسم مفعول ونائب الفاعل هو
الكاف، ولكن ابن هشام يجعل (مصاب) مصدر ميمي بمعنى الإصابة،
وعلى ذلك فالكاف فاعل والمولى مفعول، والدليل على ذلك هو ذكر الخبر
صرحة وهو (قبيح) فكان التقدير: إصابتك المولى أمر قبيح.

وابن هشام يفترض الوهم في هذا البيت بمعنى أن أحداً لم يقل ذلك
حتى يدفعه ابن هشام، بل لم أجد أحداً من النحويين السابقين أو اللاحقين
لابن هشام قد أشار إلى هذا البيت أصلاً.

**رابعاً: ولا يكتفى ابن هشام بأن يدفع الوهم في كلامه، بل ينكر
طرفاً من دفع الوهم عن غيره، فيذكر نصاً لبعض العلماء دفع فيه ما قد
يقع من وهم في فهم قوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢).**

(١) مغني اللبيب: ٨٨٢. وقد تناول البحث ذلك في المبحث الأول الوهم

الثالث.

(٢) الحجر: ٣٠.



فيقول: 'قال بعض العلماء: فائدة ذكر (كل) في الآية رفع وهم من يتوهم أن المساجد النبض وفائدة ذكر {أجمعون} رفع وهم من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في وقتين مختلفين والأول صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى {لأغوينهم أجمعين} لأن إغواء الشيطان لهم ليس في وقت واحد فدل على أن {أجمعين} لا تعرض فيه للاتحاد بل الوقت.

وإنما معناه كمعنى (كل) سواء وإنما ذكر في الآية تأكيداً على تأكيد كما قال تعالى {فمهل الكافرين أمهلهم رويداً} (١).

فابن هشام ينقل عن بعض العلماء إشارته إلى أن الحق سبحانه ذكر كلتي (كل) و{أجمعون} لدفع توهم، وهذا العالم هو الزمخشري الذي قال في تفسيره: كل: للإحاطة. وأجمعون: للاجتماع، فأفاداً معاً أنهم سجدوا عن آخرهم ما بقي منهم ملك إلا سجد، وأنهم سجدوا جميعاً في وقت واحد غير متفرقين في أوقات (٢).

- (١) شرح شذور الذهب لابن هشام : ٥٥٤، والآية من الطارق: ١٧ .
(٢) تفسير الزمخشري ١٠٥/٤، وقد أشار إلى ذلك ابن عطية في تفسيره حيث يقول: " وقوله: كلهم أجمعون هو - عند سيبويه - تأكيد بعد تأكيد، يتضمن الآخر ما تضمن الأول. وقال غيره: كلهم لو وقف عليه - لصلحت للاستيفاء، وصلحت على معنى المبالغة مع أن يكون البعض لم يسجد... فلما قال: أجمعون رفع الاحتمال في أن يبقى منهم أحد، واقتضى الكلام أن جميعهم سجد، وقال ابن المبرد: لو وقف على كلهم لاحتمال أن يكون سجودهم في مواطن كثيرة، فلما قال: أجمعون =



فالتوهم هنا مرتبط بمعنى الآية، فقد يفهم بعض الناس - لو لم يأت
بلفظة (كل) - أن بعض الملائكة سجد، وبعضهم لم يسجد، فالحاصل -
سبحانه - ذكر كلمة (كل) ليدفع هذا التوهم، وقد أيد ابن هشام القائل
بهذا التفسير.

كذلك يشير إلى أن الله سبحانه ذكر كلمة (أجمعون) للدلالة على أن
وقت السجود كان واحداً، وهنا يعترض ابن هشام بأن هذا الوهم غير
حاصل، ولم يأت اللفظ لذلك، بل جاء للدلالة على تأكيد الشمول في لفظ
(كل)، فهذا الوهم المفترض غير موجود.

دل على أنهم سجدوا في موطن واحد. تفسير ابن عطية ٣٦٠/٣
وينظر كذلك الدر المصون ٩/٣٩٧.

نتائج البحث

وبعد التطواف في حديث ابن هشام في كتبه عن أوهم النحويين توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: -

أولاً: أن ابن هشام قد استعمل مصطلح الوهم على نطاق واسع حتى أطلقه على أقوال لها رجاحتها وأدلتها ومناصروها من غير النحويين، بل نجده نفسه يسم بعض الأوهام في موضع آخر بـ"تقيا" مذاهب لها وجاهتها، ينظر المبحث الثالث، المسائل (الحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة).

ثانياً: أن هناك بعض الأوهام ذكرت للتعليم حيث وقعت من طلبة مبتدئين، لا يهدف منها إلا التنبيه من التعجل في الإعراب. ينظر المبحث الأول.

ثالثاً: تسرع ابن هشام في الحكم على بعض القراءات ووسمها بالوهم مع أنها قراءة سبعية متواترة، وهذا جاء في وسمه قراءة ورش بتسهيل الهمزة بالوهم، ينظر (المبحث الأول / الوهم الأول)

رابعاً: أن ابن هشام قد رصد أوهاما لبعض العلماء، لا يفترض بهم الوقوع فيها، وأنه أحيانا يسم الوهم بأنه فاحش، وهذا إن دل قتيما يدل على أنه لكل عالم هفوة. تنظر (المسألة السادسة عشرة المبحث الثالث).

خامساً: أن كثيرا من النحويين ردوا بعض القراءات مع أنها متواترة وقراءة سبعية في حين نجد ابن هشام لم يخض في ذلك، وقد اتضح ذلك في المبحث الثالث المسألة الأولى.



في النحو عند النحويين

سادساً : أن ابن هشام قد ينسب الكلام لأحد التحداه ويظهر البحث أن هذا النحوي ما هو إلا ناقل لرأي غيره، وقد يوافق أو يخالفه، ظهر ذلك في كون (تلظي وتمنى) ماضيين المبحث الثالث المسألة الثانية. كذلك حدث في مجيء (كم) حشواً (فاعلاً) المسألة الثامنة.

كذلك في مجيء التمييز معرفة حيث تسمية المعى تبعاً لابن عطية وأبي حيان المسألة التاسعة.

كذلك حدث الأمر نفسه في إعراب (جميعاً) تؤكد مع تجرده من الضمير، المسألة العاشرة.

سابعاً : أنه قد وقع اضطراب في نسبة الأقوال لأصحابها عند ابن هشام وغيره، بحيث نجد واقعة معينة مع شهرتها تسبب لغير واحد من العلماء، وقد وضع ذلك في الوهم الثالث من المبحث الأول.

ثامناً : أن ابن هشام قد ينسب القول لنحوي ما، ثم ينسبه لغيره في موضع آخر من كتبه، وقد وضع ذلك في (المبحث الثالث المسألة العاشرة) حيث نسب القول بمجيء جميعاً تأكيداً لبعض معاصريه في المعنى وللهروي في أوضح المسالك.

تاسعاً : أن ابن هشام قد تجاهل نسبة كثير من الأقوال ينظر المبحث الثاني الوهم الأول، المبحث الثالث/ المسألة الأولى. المبحث السادس الموضع الأول.

وقد نسب البحث أكثرها، وذلك كما في مجيء خبر (طفق) اسماً ظاهراً المبحث الثالث المسألة الرابعة ، وأيضاً تقدم الفاعل على فعله، المسألة السادسة، وأيضاً وهم بعضهم في تنكير عطف البيان المسألة الثانية عشرة وأيضاً وهم عطف الاسمية على فعل الشرط،



المسألة الرابعة عشرة. وكذلك وهم بعضهم أن هاء (هذان) ضمير
القصة المبحث الخامس الوهم الثاني.

عاشراً : قد يسد ابن هشام قولاً بالوهم ثم يلتبس له دليل قوة مما يؤكد
أن مفهوم الهم عنده قد يطلق على رأي صحيح ولكنه مرجوح،
ظهر ذلك في المسألة الحادية عشرة: الوهم في اشتقاق عطف البيان
وجمود النعت.

حادي عشر : أن اختلاف نسخ الكتاب الواحد قد يؤدي إلى ما يوهم
وجود غير قول في المسألة الواحدة، وهذا ما حدث مع ابن هشام
عندما نقل كلام ابن الناظم في توهمه على أبيه، ينظر المبحث
الرابع.

ثاني عشر: أن ابن هشام لم يكتف بالأوهام النحوية حتى عرج على
أوهام أخرى في الراوية والتأليف، كما وضع في المبحث السادس.

أهم مراجع البحث

أولا المصادر ..

أوضح المسالك لابن هشام تح محيي الدين ط الخامسة دار الجيل بيروت
شرح شذور الذهب ابن هشام تح: عبد الغنى الدقر الشركة المتحدة
للتوزيع سوريا

شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تح محيي الدين ط القاهرة
مفتي اللبيب لابن هشام تح مازن المبارك ومحمد علي ط ٦ دار الفكر
دمشق ١٩٨٥ م

ثانيا المراجع ..

إتحاف فضلاء البشر للبناء دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٩٩٨ م
الإتقان في علوم القرآن تح سعيد المنذوب ط ١ دار الفكر بيروت ١٩٩٦ م
ارتشاف الضرب لأبي حيان تح مصطفى النماس ط أولى ١٩٨٩ م المدني
القاهرة

أساس البلاغة للزمخشري ط المجلس الأعلى للشنون الإسلامية القاهرة
أسرار العربية للأتباري تح فخر قداره ط أولى ١٩٩٥ م دار الجيل بيروت
الأصول في النحو لابن السراج تح د الفتلي ط الثالثة ١٩٨٨ م مؤسسة
الرسالة

أعراب القرآن للنحاس تح زهير غازي ط الثالثة ١٩٨٨ م عالم الكتب
بيروت

الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ط دار الصحابة للتراث
أمالى ابن الشجرى تح د طنحى ط أولى ١٩٩٢ الخانجي القاهرة



الإصناف في مسائل الخلاف للأنباري تح محيي الدين عبد الحميد دار
الفكر دمشق

الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تح العليي وزارة الأوقاف
العراق

البحر المحيط في أصول الفقه بدر الدين محمد الزركشي دار الكتب ط:
الأولى ١٩٩٤م

البحر المحيط لأبي حيان تح عادل عبد الموجود وآخرين ط ١ الكتب
العلمية بيروت

البرهان في علوم القرآن للزركشي تح أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة
بيروت

البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع د عياد الثبتي ط ادار الغرب
الإسلامي بيروت

التبيان في إعراب القرآن للعكبري تح علي البجاوي ط عيسى الحلبي
القاهرة

التذكرة الحمدونية محمد بن الحسن بهاء الدين البغدادي دار صادر،
بيروت ط: الأولى، ١٤١٧ هـ

التعليقة للفارسي تح د عوض القوزي ط أولى جامعة الملك سعود
الرياض

تفسير أبي السعود دار إحياء التراث بيروت

تفسير اللباب لابن عادل

توضيح المقاصد للمرادي تح د عبد الرحمن سليمان ط الثانية الكليات
الأزهرية



الجنى الداني المرادي تح د قبلاوه و فاضل دار الكتب العلمية بيروت أولى
١٩٩٢م

الجمال في النحو للزجاجي تحقيق د/ علي توفيق الحمد مؤسسة الرسالة
حاشية الشيخ يس على التصريح دار إحياء الكتب العربية القاهرة
حجة القراءات لأبي زرعة تح سعيد الأتفني طه مؤسسة الرسالة
بيروت ١٩٩٧م

الحجة لابن خالويه تح عبد العال سالم مكرم دار الشروق بيروت ط ٤
حروف المعاني والصفات الزجاجي، أبو القاسم تحقيق: علي توفيق
الحمد مؤسسة الرسالة - بيروت
الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م

الخصائص لابن جني تح محمد التجار ط عالم الكتب بيروت
خزانة الأدب للحموي تح عصام شعيتر ط ١ دار ومكتبة الهلال بيروت
١٩٨٧م

الدر المصون للمعين الحنبي تح: د/ أحمد محمد الخراط دار القلم،
دمشق

الدر اللوامع للشنقيطي دار الفكر بيروت
الرابط وأثره في التراكيب في العربية د حمزة التشرطي الجامعة الإسلامية
بالمدينة المنورة العددان السابع والستون والثمان والستون رجب -
نو الحجة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م

رصف المباني للمالقي تح الخراط ط مجمع اللغة العربية دمشق
روح المعاني للألوسي دار إحياء التراث بيروت
السبعة في القراءات لابن مجاهد تح د شوقي ضيف دار المعارف مصر
ط ٢



سر صناعة الإعراب لابن جني تح د هنداوي ط أولى دار القلم
دمشق ١٩٨٥م

شرح الأشموني دار إحياء الكتب العربية القاهرة
شرح ابن عقيل تح محيي الدين عبد الحميد ط دار الفكر سوريا ١٩٨٥
شرح التسهيل لابن مالك تح د عبد الرحمن السيد والمختون ط أولى
هجر القاهرة

شرح التصريح على التوضيح للأزهري ط دار إحياء الكتب العربية
شرح الجمل لابن عصفور تح د صاحب أبو جناح بدون طبعة
شرح شواهد المغني شرح شواهد المغني للبغدادي
شرح الكافية للرضي تح د إميل يعقوب ط ١ دار الكتب العلمية بيروت
شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبي القاهرة
شرح المقدمة الجزولية للشلوبين تح د تركي العتيبي مؤسسة الرسالة
ط ٢ ١٩٩٤م

شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف شمس الدين أحمد المعروف
بديكنقوز أو دنقوز ط مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط:
الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩ م

عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس تح بسام عبد الوهاب الجابي الناشر:
دار ابن حزم ط: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م
شواهد التوضيح .. لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ط مكتبة القدسي
القاهرة

القاموس المحيط للفيروزبادي مؤسسة الرسالة
الكافية الشافية لابن مالك تح د عبد المنعم هريدي ط ١ دار المأمون مكة
المكرمة